المحور
الاقتصادي

واقع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2012)

أ.د عدنان حسين يونس أ.د توفيق عباس عبد عون الباحثة شيماء رشيد

المستخلص:

يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية متعددة، نتيجة لأسباب عديدة منها اعتماده على قطاع النفط اضافة الى ضعف وغياب التنسيق بين السياسات الاقتصادية وهيمنة القطاع العام الذي يعاني من تخلف اساليب الادارة وانتشار الفساد المالي والاداري، وبذلك تعددت مشكلاته واتسعت الاختلالات الهيكلية في كافة القطاعات الاقتصادية، مقابل زيادة الاعتماد على عوائد النفط .

Abstract

Iraq's economy is suffering from multiple structural imbalances due to many reasons, including its dependence on the oil sector in addition to the weakness and lack of coordination between economic policies and the dominance of the public sector, which suffers from a failure of management methods and the spread of financial and administrative corruption, and so there were many problems and widened the structural imbalances in all sectors of the economy compared to increased reliance on oil revenues. .

المقدمة :

ان هيكل الاقتصاد العراقي ازداد تشوها بعد اكتشاف وتصديره النفط وطغيان اهميته على باقي القطاعات الاخرى، حيث تراجعت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي، اذ انه قبل اكتشاف النفط كان العراق دولة زراعية وان الاغلبية العظمى من السكان يعمل في هذا النشاط، وهكذا ارتفعت اهمية عائدات النفط من خلال اعتماد الدولة على تلك العائدات في تمويل موازناتها العامة، ولم تعد تعتمد على جباية الضرائب، كما تراجعت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي وتنامت النشاطات الخدمية الهامشية ذات الطبيعة الاستهلاكية وذلك على حساب الانشطة الانتاجية غير النفطية، ومن ثم فقد تنامت الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي، مما أدى إلى تعميق حالة الاختلالات الهيكلية.

مشكلة البحث :

بدأت الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي منذ اكتشاف النفط وتصديره مما ادى الى هيمنة القطاع العام على العوائد النفطية اضف الى ذلك السياسات الاقتصادية القاصرة في ادارة هذه العوائد الامر الذي ادى الى اتساع حالة الاختلالات الهيكلية وزيادة الاعتماد على قطاع النفط .

فرضية البحث :

يعاني الاقتصاد العراقي في وضعه الراهن من اختلالات هيكلية واسعة نتيجة زيادة اعتماده على قطاع النفط واهمال بقية القطاعات الانتاجية الاخرى.

هدف البحث :

يهدف البحث إلى تقديم تحليل لاهم مظاهر الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي والكشف عن اسبابها لغرض تصحيح المسار في اطار سياسات اقتصادية لتنمية القطاعات الانتاجية الحقيقية وتقليل الاعتماد على عوائد النفط .

المبحث الاول: ماهية الهيكل الاقتصادي والاختلال الهيكلي

اولاً: مفهوم الهيكل الاقتصادي Economic Structure Concept

إن تحديد مفهوم الهيكل الاقتصادي يتبع الهدف من دراسة هذا الهيكل والزاوية التي ينظر اليها منها علماء الاقتصاد والدارسون، لهذا تعددت اراء الاقتصادين في تحديد مفهوم الهيكل الاقتصادي، اذ يرى البعض ان الهيكل الاقتصادي هو مجموعة النسب والعلاقات القائمة بين عناصر الحياة الاقتصادية التي تمي كيانا اقتصادياً ما في وقت ومكان معينين[١]، اما البعض الاخر فيعرف الهيكل الاقتصادي على انه نسق من العلاقات له قوانينه الخاصة ويتصف بالوحدة الداخلية والانتظام الذاتي على ان أي تغير في العلاقات يفضي الى تغير النسق ذاته[٢]، ويذهب اخرون الى تعريف الهيكل الاقتصادي بانه مجموعة من العلاقات الثابتة نسبياً في نظام اقتصادي او اجتماعي معين[٣]

أنّ تحديد مفهوم الهيكل الاقتصادي يساعدنا في دراسة المتغيرات المؤثرة في جزيئات الهيكل الاقتصادي وفي عملية التحليل الهيكلي ، لتحديد التغيرات التي تسفر عنها عملية النمو او التنمية الاقتصادية في مختلف جوانب وقطاعات الاقتصاد القومي ، وتحليل السياسات ألاقتصادية الكلية المتبعة ، ومدى قدرتها على أنجاز أهدافها وتقوية أواصر التشابك بين مختلف القطاعات المكونة للاقتصاد [٤] وعلى معرفة انواع عدم التوازن الهيكلي وتشخيص الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي وتحديد مظاهرها واسبابها[٥].

ثانياً :- سمات الهيكل الاقتصادي في الدول النامية

Characters of Economic Structure in Developing Countries

---

[١] . فتح الله ولعلو ، الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية ، دار الحداثة للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الاولى ، ١٩٨١ ، ص١٧٤.

[٢] . آديث كرزويل (عصر البنيوية من ليفي شتراوس الى فوكو) ترجمة جابر عصفور، بغداد، دار افاق عربية، ١٩٨٥، ص٢٨٧.

3.H.B.chenery , structural change & development policy , a world bank research publication oxford university press,1975.p.108.

[٤] . د. محسن خليل ، تصدع الهيكل الثالث ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ص٢١-٢٢

[٥] . جميل حميد احمد ، الاختلالات في الاقتصاد اليمني، اطروحة دكتوراه مقدمة للجامعة المستنصرية ،بغداد، ٢٠٠٠، غير منشورة، ص١٨

ان الدول النامية تتباين في العديد من الخصائص والمميزات الاجتماعية والسياسية والثقافية الا انها تتشابه او تتقارب في بعض الصفات الاقتصادية[٦] Economy-Characters الا انها تجمعها سمة اساسية ومشتركة تتمثل في اختلال الهيكل الاقتصادي ،الذي ينجم عن التفاعل بين مواردها البشرية والمادية غير المتكافئة والتي ساهمت الظروف التاريخية بتحويلها الى اختلال في هيكل الصادراتExports-Structure ،وان الاختلالات في اقتصادات البلدان النامية متعددة ومترابطة ولها تأثير متبادل منها له علاقة بالموروث الاجتماعي والاقتصادي والاخرى حديثة النشوء برزت نتيجة القصور في السياسات العامة وتدني مستويات التنمية والتطورات المعاصرة.[٧]

أن السمة الاساسية التي تتميز بها البلدان النامية هو اختلال الهيكل الانتاجي (Structure-Production) وهذا بالتأكيد يعني انها تعتمد على الانتاج الاولي(Primary) ،اي بمعنى ان نسبة الانتاج تعتمد بشكل اساسي على المراحل الاولى من العملية الانتاجية مثل الصناعة الاستخراجية والزراعة دون ان يكون هناك توسع في عملية الانتاج بحيث تشمل مراحل انتاجية اخرى مثل تحويل الانتاج الاولي الى منتجات متنوعة من خلال الصناعة التحويلية ، هذا يبين انخفاض اهمية هذا النوع من الصناعات في البلدان النامية بينما يكون في البلدان المتقدمة يكون الدور المهم والرئيس لقطاع الصناعة التحويلية في تكوين الناتج والدخل أوفي الاستخدام عكس الدول النامية.

اذن يتبين ان البلدان النامية تتميز بسيادة ظاهرة الانتاج الاولي وهو ميل الانتاج والعمالة الى التركيز على الانشطة الاولية وانخفاض نصيب قطاع الصناعة سواء من جانب الانتاج او من جانب الاستخدام، ووفقا لما سبق ذكره من خصائص هيكل اقتصادات البلدان النامية يمكن توضيح اثارها وانعكاساتها على ميزان المدفوعات لهذه البلدان، اذا ان اهم احدى الخصائص لهذه البلدان هو صادراتها الذي يهيمن عليه قطاع الانتاج السلع الاولية والمنتجات الاستخراجية التي تعتمد عليها في الانتاج والتصدير وتعد من اهم مصادر الحصول على العملة الصعبة حيث ان نمو مثل هذه الصادرات في مثل هذه البلدان يعد من المقاييس والمؤشرات المهمة في التعبير عن نماذج التجارة الخارجية التي تتسم بها، وبالنتيجة تصبح البلدان النامية مصدرا رئيساً ومهماً للمواد الخام والمواد الاولية بالنسبة للدول وذلك بسبب غياب العلاقات والروابط بين قطاع التصدير وبقية القطاعات الاخرى المكونة للهيكل الاقتصادي وهي بذلك تصبح غير قادرة على تطوير وتحفيز التنمية في اقتصاداتها.

ثالثاً : ماهية الاختلالات الهيكلية

بعد أنّ تبين مما سبق أنّ الهيكل الاقتصادي يعني – مجموعة النسب والعلاقات والخصائص التي تميز اقتصاد معين – فلابد وأنّ يشير مفهوم الاختلال الهيكلي الى اختلال العلاقات التناسبية بين عناصر ومكونات الهيكل الاقتصادي ومدى عمق تلك الاختلالات وتكرارها والمدة الزمنية او تغير خصائصه الاساسية الى الحد الذي يمكن أنّ يؤثر في النمو الاقتصادي وفي عملية التنمية الاقتصادية [٨] .

---

٦ . خميس خلف موسى ومازن عيسى الشيخ راضي (التنمية الاقتصادية)،جامعة الكوفة ،٢٠٠٠، ص٥٣

٧ . عدنان داود العذاري (التغيرات الهيكلية والتكيف الاقتصادي في الاردن) دراسة قياسية للفترة ١٩٧٨-١٩٩٨ ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،ع٧،ك١،٢٠٠٢ ،ص١٣٨

٨ . .د. محمود عبد الفضيل (الهجرة الدولية في الوطن العربي ، نظرة عامة في اعمال الدورة حول الاثار الديمغرافية للهجرة الدولية ٤-٩ك١، عمان ١٩٨١، ص١-٢

تعد حالة التوازن العام الحالة المثلى للاقتصاد ، إذ يتسم الاقتصاد في ظل حالة التوازن باستقرار العلاقات بين العناصر والمتغيرات الاقتصادية على وفق معطيات النظرية الاقتصادية والذي يؤدي الى استمرارية النمو والتطور الاقتصادي ، والتوازن هنا لا يعني السكون والثبات المطلق للمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة ، وإنما يعني التوازن المستقر للنسب والتأثيرات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية ، حتى لو كانت في حالة تغير مستمر طالما أنّ الاثر النهائي لهذا التغير لن يؤدي الى اختلال العلاقات التناسبية للمتغيرات الاقتصادية موضع الدراسة[٩] .

وبناءً على ما تقدم يمكن تعريف الاختلال الهيكلي(بأنه اضطراب في نسب علاقات الهياكل الاقتصادية المكونة للنظام الاقتصادي خلافاً لما تقرره النظرية الاقتصادية من علاقات تناسبية بينها) أي ان الاختلال الهيكلي يعني اختلالاً في علاقات التوازن العام بين عناصر ومكونات الهيكل الاقتصادي إذ تتغير خصائصه الأساسية الى حد يؤثر في استقرار الاقتصاد ومن ثم فقدانه لحالة التوازن العام ، لذا فإنّ الاختلال الهيكلي يعتمد والى حد بعيد على تقسيمات الهيكل الاقتصادي ومكوناته الاساسية ودرجة الاختلال الحاصلة فيها [١٠] .

فمثلا يمكن ملاحظة درجة الاختلال الهيكلي الاقتصادي عندما تكون مساهمة قطاعات او انشطة معينة في تكوين الناتج او الدخل القومي بنسبة كبيرة في حين تقل مساهمة قطاعات وانشطة اخرى ، وان معظم العاملين يتركزون في قطاعات او انشطة معينة في حين لا تستوعب القطاعات الاخرى الا نسب منخفضة من العاملين، وان ظهور الاختلالات الهيكلية في اقتصاد بلد ما هو الا مؤشر مهم لواضعي السياسات الاقتصادية من اجل تعديلات وتصحيحات اقتصادية مناسبة وذلك لمعالجة هذه الاختلالات سواء اكانت على المستوى القطاعي او الكلي[١١] فمثلا تحقق نسبةً سالبةً في الفرق بين الصادرات والاستيرادات يؤشر اختلالا هيكليا في الميزان التجاري، وتحقق عجزاً في موازين مدفوعات الدول النامية يؤشر اختلالا هيكليا نقديا في موازين هذه الدول [١٢] ، وهنا يشير سيمون كوزنتس الى ان الاختلال الهيكلي يمكن الحصول علية من خلال احتساب الفرق بين الاهمية النسبية لكل قطاع الى الناتج المحلي الاجمالي وكذلك الاهمية النسبية للأيدي العاملة لكل قطاع الى اجمالي الايدي العاملة ،اذ ان هذا الفرق يعبر عن درجة الاختلال القطاعي وعند جمع درجات الاختلالات القطاعية (وبغض النظر عن الاشارة) وبمقارنتها مع مثيلاتها في اقتصادات البلدان المتقدمة والتي لا تزيد قيمتها عن 20% يمكن ان نحصل على الاختلال الهيكلي في الاقتصاد [١٣].

المبحث الثاني : طبيعة الاقتصاد الريعي في العراق وسماته الاساسية

ان الاقتصاد العراقي تعرض لصدمات وازمات عديدة في العقود الثلاثة الاخيرة من القرن الماضي، ولم يكن من القوة لمواجهة تلك الصدمات والازمات، على الرغم من وفرة موارده المادية والبشرية، ورغم ارتفاع مستوى انتاج وتصدير النفط فقد انعكس ذلك بشكل سلبي على اقتصاده، اذا استرخى الاقتصاد واصبح معتمداً بشكل تام على قطاع النفط تاركاً القطاع الزراعي والصناعي للإهمال والتدهور خلال العقود السابقة مما عزز مفهوم

[٩] د. محسن خليل ، تصدع الهيكل الثالث ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ص٢١-٢٢

[١٠] . اسماء خضير السامرائي ، تحليل التغيرات الهيكلية في قطاع الصناعة التحويلية في العراق ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد بجامعة بغداد ، ١٩٩٣ ، ص٩.

[١١] . عدنان داود العذاري (مصدر سبق ذكره)، ص٣٩

[١٢] . د. رمزي زكي ، بحوث في ديون مصر الخارجية ، مكتبة مدبولي ، الطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٨٥ ، ص ١٥٦-١٥٨ .

[١٣] . سالم توفيق النجفي (سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي واثرها على التكامل الاقتصادي العربي)،بغداد، العراق، بيت الحكمة، ط١، ٢٠٠٢، ص٤٧

احادية الاقتصاد العراقي وجعله يتسم بكونه اقتصاداً ريعياً يعتمد على ايرادات النفط في تمويل النفقات العامة للدولة .

اولاً : إشكالية العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية

يشير مفهوم الاقتصاد الريعي والدولة الريعية إشكاليات عديدة تنعكس على هيكل البنيان الاقتصادي للدولة التي تعتمد بشكل اساس على الريع في تكوين ناتجها المحلي الاجمالي وموازنتها العامة، وكذلك سلوك الدولة في كيفية التصرف بهذا الريع، والسلوك الاقتصادي للمجتمع نتيجة اعتماده على انفاق حكومي مصدره الريع، وما يمكن ان يتولد عن طبيعة العلاقة بين اداء الاقتصاد الريعي والدولة الريعية، هذه المفاهيم بمدلولاتها النظرية تقتضي منا الوقوف على مفهوم الريع[١٤] ، فقد ورد في الفكر الاقتصادي هو ما تعطيه الارض من ناتج يتصل بقواها وخصائصها الطبيعية التي لا تهلك حيث تعد الارض ضمن حالتها الطبيعية من الموارد التي لم يصنعها الانسان، ومن ثم تستطيع موارد الارض ان تعطي ناتجاً ودخلاً يرتبط بتكوينها الطبيعي وليس فقط عما يوضع فيها من كلف ضمن عمليات الانتاج[١٥]

وقد اشار ريكاردو ومن قبله مالثوس الى مفهوم الريع التفاضلي الذي يمثل ما يمكن ان تدرهُ الطبيعة وقوى الارض من عطاء على وفق درجة التفاوت في خصائصها الطبيعية وموقعها الجغرافي[١٦]،اما ماركس (Karl Marx) ، فقد سلك طريقاً اخر في تفسيره للريع يختلف عن الكلاسيك، حيث انطلق في تحليله لمفهوم الريع من فهمه لموضوع القيمة، فهو يرى ان الارض ليست ناتج عمل ومن ثم ليس لها قيمة، وجاءت هذه النظرية من اعتقاده بان عنصر العمل هو العنصر الوحيد من بين عناصر الانتاج الذي يخلق القيمة، فقيمة اية سلعة تقدر بساعات العمل المبذولة في انتاجها[١٧]، وميز ماركس بين شكلين من اشكال الريع العقاري:-

- الريع الاختلافي او الفرقي (Differential Rent) .
- (الريع المطلق Absolute rent) .

فالريع الفرقي يمثل الفرق بين سعر الناتج كما تحدده اوضاع الانتاج على الارض الاكثر سواء، وسعر الناتج على الاراضي المتوسطة والاكثر خصوبة، اما الريع العقاري فهو يشكل محور تحليل ماركس، اذ يرى بان مالك العقار لا يسمح بزراعة ارضه بدون مقابل، حتى وان كانت اكثر الاراضي سوءاً، وهذا النوع من الريع يدفع حتى للأراضي الحدية[١٨] ، اما بالنسبة لوجهه نظر النيو كلاسيك(Neo-Classics) عن

---

[١٤] .الريع لغة يعني النماء والزيادة، ويقال أرض مريعة اي مخصبة وريعان كل شيء اوله، ومنه ريعان الشباب، والريع بالكسر المرتفع من الارض، وقيل الجبل . للمزيد انظر
- جبران سعود (الرائد معجم لغوي عصري،ط٢، دار العلم للملايين، مصر ١٩٩٥، ص٤٠٨
- ابو الحسن احمد بن فارس(معجم مقياس اللغة) تحقيق عبد السلام محمد، ج٢، ط١، القاهرة، دار احياء الكتب العربية، ص ٤٦٨

[١٥] .جون كينت كالبرث (تاريخ الفكر الاقتصادي ،الماضي صورة الحاضر) ترجمة احمد فؤاد ،الكويت ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،٢٠٠٠، ص

[١٦] . مصطفى حسين مصطفى (تطور نظرية الريع) ط١،جامعة المنوفية، ١٩٩٥ ،ص٨١

[١٧] . لمزيد من التفاصيل انظر:-
- عبد علي كاظم المعموري (تاريخ الافكار الاقتصادية) ،ج٢،ط١، ص٧٨-٧٩
- لبيب شقير (تاريخ الفكر الاقتصادي)، دار الحكمة، بغداد،،١٩٨٦، ص٢٢٣

[١٨] . محمد دويدار (الاتجاه الريعي للدولة في مصر)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥، ص٣٢٥-٣٢٧ .

الريع، فهم يرون ان الريع ليس بالضرورة ان يكون ملازماً للأرض ومستقلاً تماماً عن بقية الدخول (كدخل راس المال) فالريع يمثل اي مبلغ اضافي يحصل عليه المنتج أو البائع لأية سلعة فوق سعرها التوازني من خلال زيادة الطلب على العرض في الامد القصير، فالريع وفق هذا المفهوم يحدده مستوى اسعار الناتج واسعار عناصر الانتاج، فاذا ارتفع سعر الناتج وانخفضت تكاليف الانتاج ازداد الريع وبالعكس[١٩]، وتسمى نظرية النيو كلاسيك في الريع بنظرية شبه الريع لمارشال[٢٠]، اذ اضاف مارشال الى نظرية ريكاردو راس المال الثابت قياساً على عنصر الارض مثل الآلات والمباني، وقال ان راس المال الثابت عديم المرونة في الامد القصير مثله في ذلك مثل الارض، ويسمى الفائض منه او الدخل منه شبه الريع تميزاً له عن ريع الارض، والريع عنده هو الفرق بين ما يحصل عليه البائع او المنتج وبين الحد الادنى من الدخل الذي كان مستعداً لقبوله[٢١].

اما الاقتصادي (جون مينارد كينز J.M .Keynes) ،فقد عرف الريع على (انه العائد الصافي الذي يحصل عليه الرأسمالي نتيجة استثماره لرأسماله من خلال سلسلة من العوائد الصافية المتوقع الحصول عليها وعلاقته بكلفة الانتاج للوحدة المنتجة)[٢٢]، وبين ان جزاً من راس المال لا يستخدمه صاحبه في زيادة الطاقة الانتاجية في المجتمع، وانما للمضاربة في امتلاك وسائل الانتاج لندرة راس المال، وهكذا فان كينز يبين انه قد جاء دور راس المال، لا الملكية العقارية وحدها، لان يصبح ذا طبيعة ريعية[٢٣]، وبعد ذلك جاء النقوديون، فوسعوا مفهوم نظرية شبه الريع وقالوا ان ثبات العرض او عدم مرونته ينسحب على بقية عناصر الانتاج الاخرى لاسيما في الامد القصير[٢٤] ، وهذا ما دعاهم الى ابراز نظرية تحديد الريع بتوازن العرض والطلب (ريع الندرة) ، وعرفوا الريع وفقاً لهذه النظرية (بأنه ما يدفع نظير استعمال الارض، ويتحدد ذلك بعرض الارض والطلب عليها، وعليه فاذا ارتفع الطلب على منتجات الارض ارتفع الطلب على الارض، وهذا يؤدي الى ارتفاع الريع، واذا انخفض الطلب على منتجات الارض فانه يؤدي الى انخفاض الريع، على اعتبار ان المعروض من الأرض ثابت مع اتاحة شروط المنافسة وهذا ما يسميه الاقتصاديون بريع الندرة[٢٥]، لقد توسعت فكرة الريع مع تطور الحياة الاقتصادية، ويقسم الريع بشكل سنة الى ريع طبيعي وهو الريع الناتج من مصادر الطبيعة المتوفرة في انحاء مختلفة من العالم ومن تلك الموارد الطبيعية (الارض الزراعية، المناجم ،ابار البترول، الماس، الغابات،...الخ)[٢٦].

اما النوع الثاني هو الريع الستراتيجي او ريع الموقع، ويقصد به الريع الذي تحصل عليه الدولة التي تتمتع بموقع استراتيجي لاستخدام دول اخرى لهذا الموقع، كالريع الذي تجنيه الدول التي تمتلك موانئ بحرية او قنوات مائية حيوية وتجارية[٢٧].

---

١٩ . عبد علي المعموري (اشكالية الدور الاجتماعي ، الاقتصادي للدولة الريعية العربية، النموذج السعودي)، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد، ١٩٩٧، ص١٦٣

٢٠ . احمد صفي الدين (مقدمة في الاقتصاد الجزئي)، دار العلوم للطباعة والنشر، ط١،الرياض، ١٩٨٣، ص٢٠٨

٢١ . غسان ابراهيم (الابعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سوريا) ، مجلة جامعة دمشق، المجلد٣٦، العدد الاول، ٢٠١٠، ص٢

٢٢ . اوريك رول (تاريخ الفكر الاقتصادي) ، ترجمة راشد البراوي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة١٩٨٦، ص٢٧٣

٢٣ .فتحي سيد فرج (الاقتصاد الريعي اساس التخلف) ، مركز اضواء للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد،٢٠١٠، ص٢.

٢٤ . ماجد عبد الله المنيف (مبادئ الاقتصاد التحليل الجزئي) ،جامعة الملك سعود ، الرياض، ط١، ١٩٩٠، ص٣٦٦.

٢٥ . محمد جلال ابو الدهب (اصول علم الاقتصاد)، مكتبة عين الشمس، القاهرة ،١٩٧٦، ص٢٩٤.

٢٦ . محمد بن صنيتان (الدولة الريعية، مجلس التعاون الخليجي، نموذجاً)، الشرق الاوسط للنشر والتوزيع، الكويت،٢٠٠٣، ص١٠

٢٧ . محمد المتيمتي (مستقبل التنمية والديمقراطية)،مجلة الوسيط اليمني،العدد١١٠، ٢٠٠٦، ص١١ .

وينظر بعض الاقتصاديين الى الريع من زاوية اخرى اذ اصبح يشمل مجالات عديدة من النشاطات والقطاعات ذات المردود الريعي، من خلال التمييز بين الريع الخارجي والداخلي فالريع الخارجي يُعرف(بأنه الريع الذي يتم دفعه من افراد او شركات او حكومات اجنبية الى افراد او شركات او حكومات الدولة المعنية)، واهم انواعه (ريع النفط والغاز، ريع المعادن، ريع الممرات وخطوط النقل، ريع السياحة، ريع المساعدات الخارجية وريع تحويلات العاملين)[٢٨].

اما الريع الداخلي فهو الريع الذي تحصل عليه الفئات المقربة من السلطة الحاكمة مقابل تقديم الولاء للحاكم، اي المبالغ او المنافع المدفوعة لفئة معينة بهدف ارضائهم وكسب ولائهم لديمومة السلطة الحاكمة واستمرارها، ولهذا اطلق عليه تجارة النفوذ بين السلطة الحاكمة والمقربين منها[٢٩]، وفي الحقيقة هذه الفئات لا تسهم بشكل فعال في العملية الانتاجية وان ما يحصلون عليه من دخل يفوق حصتهم المشروعة[٣٠]، ويسمى هذا الريع بالداخلي لأنه يأتي من داخل الاقتصاد المحلي وليس للعالم الخارجي دور في تكوينه، لان الريع الداخلي يمكن ان يكون على اشكال وصور متعددة، تنبثق من سلوك الدولة الريعية والثقافة الريعية التي تسود في الاقتصادات الريعية في اطار مرحلة معينة من مراحل عملية التنمية الاقتصادية وبذلك فان وجود مظاهر واسعة من البطالة المقنعة التي تولد انخفاضات مستمرة في مستوى المنجزات و الانتاج الحكومي هو صورة من صور الريع الداخلي الناجم عن اعتماد المجتمع على الوظائف الحكومية ومساعدات الدولة في ظل ظروف الدولة الريعية وفي ظل غياب السياسات الاقتصادية اللازمة لتكوين اقتصاد سوق منتج ودور فاعل للقطاع الخاص في الانشطة الاقتصادية المنتجة، واشار بعض الاقتصاديين الى عدة انواع من الريع الداخلي منها (ريع السيادة والخدمات التابعة لأنشطة الدولة، ريع المضاربات المالية، ريع المضاربات العقارية وريع الخدمات)[٣١].

يظهر لنا من استعراض النظريات السابقة ان الاقتصاديين لم يتفقوا على مفهوم محدد للريع وايضا يصعب ارجاعه لمدة محددة كونه ليس وليد مدرسة اقتصادية معينة، لكن الامر مختلف مع ظاهرة الاقتصاد الريعي، اذ ترجع هذه الظاهرة تاريخياً الى بداية القرن السادس عشر عندما حصلت اسبانيا على ثروات نتيجة اكتشاف واستغلال مناجم الذهب والنحاس في مستعمراتها في امريكا اللاتينية، وشهدت استراليا منذ منتصف القرن التاسع عشر الحالة نفسها في الحصول على المعدن النفيس، وفي بدايات القرن العشرين كانت تلك الظاهرة في الاقتصاد الهولندي، نتيجة اكتشاف النفط والغاز فيها، وفي النصف الثاني من القرن

---

[٢٨] .لمزيد من التفاصيل انظر:-
- جورج قرم (التعافي من الاقتصاد الريعي)، الندوة العلمية حول بدائل التنمية العربية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠٠٨، ص١٥.
- إدوارد مورسن واخرون (النفط والاستبداد السياسي للدولة الريعية)، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد،ط١، ٢٠٠٧، ص١٥١
- ارفيند سوبر أمانيان (الاقتصاد الريعي يعيق ازدهار ربيع العرب) مركز التنمية العالمي ، ٢٠١١، الموقع kw/default, as ?data

[٢٩] . زياد الحافظ واخرون (البنية الاقتصادية في الاقطار العربية واخلاقيات المجتمع)، ط١، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت ، ٢٠٠٩، ص٢.

[٣٠] . نفس المصدر السابق ، ص٣.

[٣١] . لمزيد من التفاصيل انظر:--
- زياد الحافظ (اوضاع الاقطار النفطية وغير النفطية)، ندوة الرفاهية الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية الاسكندرية، ، ٢٠٠٥ ، ص٧.
- غسان ابراهيم (مصدر سابق)، ص ٦-٧.
- جورج قرم (اخراج الدول العربية من الاقتصاد الريعي) دار القديس للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٠، ص٦.
- شبكة المعلومات العربية على الموقع www.alhramain.com .

العشرين شهدت كلا من المكسيك واذربيجان والنرويج ظاهرة الاقتصاد الريعي نتيجة اكتشاف النفط والغاز في اراضيها، وفي العقود الاربعة الاخيرة ظهرت ملامح الاقتصاد الريعي في معظم الاقتصادات العربية، في الدول النفطية على وجه الخصوص[٣٢].

و بناءً على ما سبق عرف الاقتصاديون الاقتصاد الريعي (بأنه ذلك الاقتصاد المدعوم جوهرياً بالإنفاق من دولة ريعية، اذ تصبح الدولة وسيطاً بين القطاع الذي يولد الريع وبين القطاعات الاقتصادية الاخرى)، فالدولة تتسلم العائدات الريعية ومن ثم يجري تخصيصها الى فروع الانشطة الاقتصادية الاخرى من خلال برامج الانفاق العام[٣٣]، اما ميشيل شاتيلوس فقد وصف الاقتصاد الريعي بالنوع المثالي لاقتصاد التداول تمييزاً له عن اقتصاد الانتاج، فالأفراد والجماعات وحتى الدولة يتنافسون من اجل السيطرة على الريع وبهذا تكون اكثر الانشطة الاقتصادية بمثابة وسيلة لضمان تداول الدخل و لاتُعد مسلكاً متجهاً وجهه انتاجية[٣٤]، اي ان الاقتصادات التي تتواجد فيها صور الريع الداخلي فقط لا يمكن ان نطلق عليها اقتصادات ريعية، لان وجود الريع الداخلي لابد ان يستند الى قطاعات انتاجية محلية، وقد عرف اقتصاديون اخرون من بينهم (جيا كومو لوتشياني) الاقتصاد الريعي(بانه ذلك الاقتصاد المدعم بصورة جوهرية بمصروفات تنفقها الدولة، في حين ان الدولة نفسها تكون مدعمة بريع خارجي)[٣٥].

من التعاريف السابقة يتضح ان الاقتصاد يُعد ريعياً بمجرد امتلاكه لقطاعات تدر ايرادات كبيرة من دون ممارسة نشاط انتاج ابداعي، ويستعمل مصطلح الاقتصاد الريعي عندما يكون للريع الخارجي دور اساسي في الحياة الاقتصادية للمجتمع[٣٦] .

ان تنامي الاقتصاد الريعي وترسخه يؤدي الى تراجع تدريجي للاقتصاد الانتاجي في الصناعة والزراعة، وكذلك تراجع على مستوى الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة، كما ان تنامي الاقتصاد الريعي يولد ثقافة خاصة به، كما يولد قوى وشرائح اجتماعية تحتضنه وترعاه وهذه القوى تكون بعيدة عن ذهنية العمل والانتاج والابداع[٣٧].

ومهما تعددت وجهات النظر حول مفهوم الاقتصاد الريعي، الا ان معظم علماء الاقتصاد يتفقون على ان الاقتصاد الريعي هو الاقتصاد الذي يستمد عوائده من الخارج عن طريق بيع النفط وكذلك الموارد المعدنية في باطن الارض، وان الدولة الريعية تستمد مقوماتها ووجودها من مقومات ووجود الاقتصاد الريعي، فقد ظهر مصطلح الدولة الريعية لأول مرة في دراسة للكاتب الايراني حسين مهدوي في سنة 1970، بالنموذج الايراني والتي كان يقصد بها توصيف الدول المعتمدة على الايرادات النفطية ، عندها

---

[٣٢] . مايح شبيب الشمري (تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة، العدد١٥، ٢٠٠٨، ص٦.

[٣٣] . محمود عبد الفضيل (السلوك والاداء الاقتصادي للدولة النفطية الريعية في المنطقة العربية)، ندوة الدولة والامة والاندماج في الوطن العربي ،ج١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، ص٣١٤

[٣٤] ميشيل شاتيلوس (سياسات التنمية ، المواقف من الصناعة والخدمات)، ندوة الامة والدولة والاندماج في الطن العربي، ج١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، ص٣٤١.

[٣٥] . جيا كومو لوتشياني (دول رصد التخصيصات مقابل دول الانتاج) ندوة الامة والدولة والاندماج في الطن العربي، ج١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، ص٢٤٦.

[٣٦] . حيان احمد سلمان (الاقتصاد الريعي)، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، دمشق، ص٢٤٦.

[٣٧] . غسان ابراهيم (مصدر سابق)، ص١٢-١٥

عرف الدولة الريعية بانها اية دولة تحصل على جزء جوهري من ايرادها من مصادر خارجية على شكل ريع[٣٨].

ان تحديد المصادر الريعية مسألة تقديرية، اختلفت حولها الآراء، لكن من المتفق عليه مبدئياً ان غلبة العناصر الخارجية هي المحدد في اعتبار الدولة ريعية ام لا، اضافة الى ذلك ان ظاهرة الريع ظاهرة لا تختص باقتصاد معين دون اخر، ففي كل اقتصاد توجد عناصر ريعية تختلف في كثافتها من بلد لأخر، وثمة مظهر اخر مهم للدولة الريعية هو ذلك الذي يعبر عن حالة خاصة من الاقتصاد الريعي عندما يؤول الريع الخارجي او نسبة منه الى فئة صغيرة او محدودة تتمثل بالطبقة الحاكمة ومن ثم يتم توزيع او استخدام هذه الثروة الريعية على الغالبية من السكان في حين تنخفض حصيلة الضرائب المباشرة التي تُعد الرافد الاساس في ايرادات الدولة في ظل وجود اقتصاد سوق منتج[٣٩].

وعندما نتحدث عن الدول الريعية النفطية ومنها العراق، سنجدها دولاً ريعية يظهر فيها النشاط الريعي، فالنفط يمثل احد الموارد الطبيعية وهو في نفسه الوقت سلعة ستراتيجية ذات تأثير عالمي، ان اعتماد الحكومة على الريع الخارجي قد حررها من الاعتماد على قاعدة الانتاج المحلي في تحقيق الدخل، اضف الى ذلك فان العائدات النفطية الهائلة ونمط انفاقها قد زاد من قدرة الدولة على اعادة تشكيل النسيج الاجتماعي والاقتصادي[٤٠]، وقد مكن غياب الضرائب الحكومة من الحركة بحرية في المجتمع، فألى جانب الاليات المباشرة لتوزيع الريع، اسهمت الدولة في تنمية بعض المجالات التي تسود فيها اشكال مختلفة من الريع الداخلي (Internal-Rent) من خلال سن القوانين والتشريعات المختلفة التي تدخل ضمن دائرة الاليات غير المباشرة لتوزيع الريع، التي يمكن لها ان تفرز ريعاً احتكاريا، كمنح الوكالات التجارية التي تنشأ نتيجة الصلة او القرابة بالسلطة الريعية الحاكمة وما ترتب على ذلك من استحواذهم على كميات غير قليلة من الدخل الريعي[٤١]، مما سبق نستنتج ان اشكالية الفصل بين الدولة الريعية والاقتصاد الريعي ما زالت قائمة، ومع ذلك يمكن ان نتلمس بعض المؤشرات للتميز بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية من خلال الاتي:-

جدول(1)

التمييز بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية

الاقتصاد الريعي	الدولة الريعية
١. لا تتجه الدخول الريعية الى الدولة مباشرة .	تتجه الدخول الريعية الى الدولة مباشرة.
٢. يشكل الريع معدل نسبي او مطلق من الدخل القومي .	تكون نسبة هذا الريع اقل في الدول الريعية.
٣. العوائد تتخذ اشكال اهمها عائدات العمالة الخارجية، والمساعدات الخارجية، عائدات السياحة وعوائد الموقع	المصدر الرئيس للدخل عن طريق تصدير الموارد الاولية.

[٣٨] . رياض الخوري (اعادة النظر في نظرية الدولة الريعية)، نشرة الاصلاح العربي، الكويت، ٢٠٠٨، ص١

[٣٩] . محمد الشيمي (الاقتصاد الريعي، المفهوم والاشكالية)، الموقع الالكتروني . www.ahewar.org

[٤٠] . حسام الدين مصطفى (لهيب النفط ، الاقتصاد السياسي للاستبداد)، جمعية المترجمين اللغوين المصرين، مصر، ٢٠١٠، ص٥.

[٤١] .جوردن جونسون (لعنة النفط، الاقتصاد السياسي للاستبداد)، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية ، الفرات للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٠٦، ص٢٢-٢٤

الاستراتيجي.	
٤. يشارك في توليد الريوع عدد كبير من المواطنين الذين تتوزع منافعهم عليهم.	يؤول الريع الخارجي او نسبة كبيرة منة الى فئة صغيرة او محدودة.
٥. لا يوجد انفصام في العلاقة بين تيار العائدات الريعية التي تؤول للدولة وبين الجهد الانتاجي للمجتمع كله، نظراً لطبيعة الانشطة الريعية التي تستلزم مشاركة الاغلبية من المواطنين فيها .	هنالك انفصام في العلاقة لاسيما ان اسعار صادرات المواد الاولية تتحدد في السوق العالمي وهي منفصلة تماما عن اسعار الانتاج المحلي.
المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على : – عبد الله جناحي (الاقتصاد الريعي يتعارض مع مقومات الديمقراطية)، دار الوسط للنشر والتوزيع، البحرين، ٢٠٠٣، ص – محمد بن صنيتان ،(الدولة الريعية، مجلس التعاون الخليجي، نموذجاً)، الشرق الاوسط للنشر والتوزيع، الكويت،٢٠٠٣، ص١٢. – جيا كومو لوتشياني (دول رصد التخصيصات مقابل دول الانتاج) ندوة الامة والدولة والاندماج في الطن العربي، ج١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، ص٣٠١. – زياد الحافظ واخرون زياد الحافظ واخرون (البنية الاقتصادية في الاقطار العربية واخلاقيات المجتمع)، ط١، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت ، ٢٠٠٩، ص٨.	

هناك رأي اخر بهذا الخصوص يقسم الاقتصادات الى اقتصادات ريعية وشبه ريعية، اذ تعد الدولة ريعية عندما تشكل العائدات الخارجية نسبة (30%) فاكثر من ناتجها المحلي الاجمالي، و تشمل الدول المصدرة للنفط الخام، وتلك الدول التي تتلقى مساعدات ومنح خارجية كبيرة، بينما تُعد الدولة شبه ريعية عندما تتراوح نسبة مشاركة العائدات الريعية بين(10–29%) من ناتجها المحلي الاجمالي، وتشمل غالبية الدول النامية والقسم الاكبر من دول الوطن العربي[٤٢]

ثانياً : سمات الاقتصاد العراقي

ان الاقتصاد العراقي يتسم بخصائص اساسية منها ما يتعلق بحجم الريع الخارجي وحجم المشاركة في توليده وأيلولة العائدات الريعية، واذا كان هذا التوصيف حديثاً نسبياً والذي اطلق لتوصيف الدول ذات الوفرة النفطية، فان معظم هذه الدول كانت قبل ذلك تشترك في الكثير من سمات التخلف، والعراق احدى تلك الدول التي تحمل سمات ريعية، تمثل انعكاساً للسياسات والبرامج التي اعتمدت على ايراد النفط في تسيير نشاطاته وفعالياته جعل هذا الاقتصاد يتصف بجملة من السمات وهي كالاتي :–

١. <u>الاعتماد على مورد واحد(النفط)</u>

ان اعتماد العراق على العوائد النفطية في تمويل الجزء الاعظم من النفقات العامة للدولة يعود الى انخفاض الايرادات غير النفطية، وتُعد هذه الصفة من اهم المعايير التي يتوقف عليها توصيف الاقتصاد الريعي، فالعراق احدى الدول المهمة ويمثل ثاني اكبر احتياطي في العالم بعد السعودية،

[٤٢] . احمد زاير(الدولة ونمط التنمية في العالم الثالث) تحليل للدور الاقتصادي للدولة، برنامج تحديد وتخطيط الاسعار والاجور ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،٨-١١ يناير،١٩٨٩، ص١٠٣

وتشير اغلب التقديرات الى ان حجم الاحتياطي العراقي من النفط الخام يصل الى اكثر من (115) مليار برميل وهو يشكل (11%) من الاحتياطي العالمي[٤٣]، كما نلاحظ بأن الاقتصاد العراقي يدور في حلقة مفرغة متمثلة بتزايد الاعتماد على الايرادات النفطية وسعر النفط هو المتغير الأكثر حسما في تحديد الوضع الاقتصادي والمالي للعراق في الوقت الحاضر وربما في السنوات القريبة القادمة، وهذه الأهمية الكبيرة لسعر النفط في العراق تأتي من كونه ليس من بلدان الفائض النفطي التي تستطيع تعويض نقص الإيراد عند انخفاض الأسعار من ثرواتها السيادية ، ويعد العراق من أكثر البلدان اعتمادا على النفط في تمويل الإنفاق الحكومي والمدفوعات الخارجية لافتقار اقتصاده إلى قاعدة إنتاجية واسعة ومتنوعة وقصور نظامه المالي عن تطوير مصادر إيراد حقيقية للموازنة العامة بالعملة المحلية. ان إخراج العراق من هذا النطاق الحرج يقتضي الإصرار على توسيع طاقة إنتاج وتصدير النفط بتدابير استثنائية مع الالتزام بأهداف التنويع والنمو الاقتصادي[٤٤].

ان حجم الايرادات في تطور مستمر بعد سنة 2003 وان الايرادات النفطية تحتل نسبة مساهمة كبيرة جدا في اجمالي الايرادات العامة نتيجة لاعتماد الاقتصاد العراقي على الصادرات النفطية التي ارتفع حجمها مع تطور اسعارها دولياً، هذا يعني ان المحدد والمؤثر في حجم الايرادات العامة هي الايرادات النفطية، وان اي تغير في الايرادات النفطية سوف ينعكس على اجمالي الايرادات العامة، ويمكن القول انه بالرغم من زيادة الصادرات النفطية وما نتج عنها من ايرادات مالية كبيرة لكنها لم تعالج المشاكل الحقيقية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

٢. انفصال قطاع النفط عن الانشطة الاقتصادية:-

يعتمد الاقتصاد العراقي على قطاع يتسم بكثافة الاستخدام لعنصر رأس المال ويكون هذا القطاع منفصلاً انفصالا تاماً عن بقية القطاعات الأخرى، وهذا واضح في الاقتصاد العراقي بشكل أكثر من غيره من الدول ضمن مجموعة الدول الاستخراجية، ولهذه السمة نتيجتان، الأولى ان الاعتماد الكبير على رأس المال الكثيف يجعله أكثر عرضة لأن يكون مرتبط بالعالم الخارجي لما يوفره من رؤوس أموال كبيرة وتكنولوجيا تفتقر لها تلك الدول الريعية اما الثانية إن درجة اعتماد الاقتصاد العراقي على مورد كثيف الاستخدام لعنصر رأس المال أدى الى شيوع البطالة في الاقتصاد العراقي ، إذ إن نسبة ما يحتاجه القطاع النفطي من عنصر العمل كنسبة لا تتعدى ألـ(1% ـ 2%) وهذه نسبة ضئيلة جداً[٤٥].

وهناك عوامل أخرى ساعدت على زيادة الفجوة بين القطاع النفطي والقطاعات الأخرى، منها نقص القوى العاملة الماهرة والمدربة، هذا العامل ادى الى استمرارية الاعتماد على قطاع قليل الاستخدام لعنصر العمل فأغلب الدول النفطية تعاني من نقص القوى العاملة المدربة مما انعكس سلباً على مجرى الأمور في القطاعات

[٤٣] .د. كامل علاوي (دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد العراقي) مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد٢، ٢٠٠٥، ص٥.
[٤٤] . احمد بريهي العلي ، تحولات السوق النفطية وتسعير النفط العراقي الخام، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد ١، العدد١، ٢٠١٠، ص٣.
[٤٥] تيري لين كارل، ترجمة: عبد الاله النعيمي، مخاطر الدولة النفطية: تأملات في مفارقة الوفرة، مصدر سبق ذكره، ص١٠٢-ص١٠٣.

الأخرى كالزراعة والصناعة والتي تحتاج الى عدد هائل من القوى العاملة المدربة، ولذلك تكون الدولة امام خيارين لحل هذه المشكلة أما أن تعتمد على العمالة الوافدة من الخارج لتنفيذ المشاريع والبرامج في القطاعات الزراعية والصناعية للنهوض بواقعهما التنموي، أو تقليص المشاريع والبرامج في هذه القطاعات ومن ثَمَّ تقليص الاعتماد على اليد العاملة الوافدة من الخارج مما يؤدي بالنتيجة الى بقائها معتمدة اعتماداً مطلقاً على قطاع النفط لاتسامه بكثافة استخدام عنصر رأس المال وانخفاض استخدام عنصر العمل المدرب غير المتاح لديها[٤٦].

لديها[٤٦].

٣. الاعتماد على مورد غير متجدد:-

ان الاقتصاد العراقي لا يعتمد على قطاعات اقتصادية كالزراعة والصناعة وإنما يعتمد على قطاع النفط حيث يتم استخراج خامات ومعادن وبيعها في السوق العالمية، مما يؤدي الى احتمال نضوب هذا المورد مما يبرر العقلانية في استهلاكه والكفاءة في استثماره بما يضمن استدامته للأجيال القادمة، وان التدفق الواسع لدولارات النفط على خزينة الدولة ادى الى ان تنص مسودة قانون النفط والغاز بتأسيس صندوقين للاستثمار هما صندوق الموارد النفطية وصندوق المستقبل والهدف منهما هو تأكيد اولوية الادخار وضبط الانفاق المحلي[٤٧]، الا انه على الرغم من وجود هذا النص في مسودة قانون النفط والغاز، فان هذا القانون لايزال ينتظر اقراره من قبل مجلس النواب العراقي، في ظل غياب التوافقات حول هذا القانون، الامر الذي يؤدي الى استمرار الاشكاليات حول كيفية التعامل مع الموارد النفطية بعيداً عن تفعيل الدور التنموي والاستثماري لهذه الموارد.

٤. الاعتماد على مورد ستراتيجي:-

إن النفط هو أهم سلعة متداولة عالمياً وللنفط وضعاً خاصاً لكونه مورداً استراتيجياً من ناحية التكوين والقيمة النقدية وأهميته هذه تؤدي الى أن يكون للنفط طلباً غير مرن نسبياً، فضلا عن التكاليف العالية لولوج صناعة النفط والصعوبات المتأصلة في ايجاد طاقة بديلة، فإن النفط يحقق ريوعاً استثنائية ذات طابع مميز تكاد لا تمت بأي صلة الى العمليات الانتاجية للاقتصاد المحلي.

هذه الريوع ليست طبيعية بل هي ريوع مستمدة من عدة عوامل أهمها تنظيم سوق النفط العالمية تنظيماً غير اعتيادي كالريوع الاحتكارية، بالإضافة الى تفاوت نوعية الآبار أو نوعية النفط كالريوع الاقتصادية، وتفاوت تكلفة اكتشاف احتياطيات نفط جديدة فتكلفة اكتشاف برميل واحد جديد من النفط في الولايات المتحدة تبلغ ثمانية دولارات أميركية في المتوسط مقابل (0.1) من الدولار فقط تكلفة اكتشاف برميل جديد في منطقة الشرق الأوسط[٤٨].

٥. الدولة هي المستلم المباشر للعوائد الريعية :-

ان الحكومات المختلفة التي حكمت العراق، وعبر مراحل زمنية متفاوتة، كل منها كان يقوم بدور المستلم المباشر والوحيد للريع الخارجي المتأتي من تصدير النفط ، وكانت هذه الحكومات مسؤولة عن إدخاله في

---

(٤٦) اسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، ١٩٨٢، الكويت، ص٢٠٤ - ص٢١٣.

٤٧ . جمهورية العراق ، مسودة النفط والغاز، ١٥ شباط ، ٢٠٠٧، المادة ١١.

(٤٨) فاضل الجلبي، اعداد: عبد المجيد فريد وآخرون، عرب بلا نفط: نظرة مستقبلية في آثار هبوط العوائد النفطية، مصدر سبق ذكره، ص٧٥.

الاقتصاد المحلي عبر الإنفاق العام. لذلك كانت المسؤولة عن ادارة وتوجيه الاقتصاد الوطني. مما عمق من مركزيتها الاقتصادية من جهة، ودعم ركائز تسلطها السياسي من جهة أخرى. وبهذا ادت دور الوسيط بين القطاع الذي يولد الريع و هو القطاع النفطي وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى، وكانت بعد استلامها للعائدات الريعية تقوم بتخصيصها عبر الموازنة العامة ومن خلال برامج الأنفاق العام، و بغض النظر عن توجهاتها السياسية بالمرونة التامة لتمويل نفقاتها دون إن تكون هذه العملية مقيدة بقدرة الاقتصاد المحلي على استيعاب أو استثمار هذا المقدار من الموارد المالية[٤٩] . وبالتالي كانت الفرصة سانحة في كل مرة بتوزيع الريع عبر قنوات خاصة لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تصبو إليها كل سلطة حكمت العراق ، وبما ينسجم مع الايديولوجية التي تؤمن بها ، وتتفق مع منطلقاتها الفكرية، وتتناغم مع قدراتها و ثقلها السياسي.

ان الاهمية النسبية لصادرات النفط والتي تجاوزت الـ (99%) من اجمالي الصادرات الكلية[٥٠].قد أصبحت هذه الحقيقة أمر لا جدال فيه، و لها انعكاساتها على باقي الاقتصاد العراقي، وابرز هذه الانعكاسات استمرار تراجع القطاعات الانتاجية السلعية في تغذية احتياجات العرض الكلي، فمساهمة الزراعة و الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، لازالت متواضعة و لا تتجاوز الـ (5%).وهذا بحد ذاته يمثل خطراً كبيراً يهدد المسار التنموي للاقتصاد العراقي، ويفاقم من حالة الاعتماد على صادرات النفط وعوائدها باتجاه تعزيز مسار الاقتصاد الريعي والدولة الريعية ، وتعميق حالة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي.

المبحث الثالث : تحليل مسار الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي.

تُعد الاختلالات الهيكلية من الاسباب الرئيسة التي تستدعي التوجه بشكل واقعي نحو امكانية ايجاد حلول لتصحيح تلك الاختلالات، لقد عانى الاقتصاد العراقي من خلل هيكلي واضح اثر في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، نتيجة لتعاظم دور القطاع الريعي وعدم تنمية قطاعات الانتاج الحقيقية، مما اضعف قدرة قطاعاته في ان تتداخل فيما بينها، بالرغم من ان سياسات التنمية الاقتصادية كانت تؤكد على مبدأ التداخل بين قطاعات الاقتصاد ومدى الاعتماد المتبادل بينها، وهنا لابد من تحليل مسار تلك الاختلالات الحاصلة في الاقتصاد العراقي وكما يلي:-

اولا: اختلال هيكل الناتج production structure

الاقتصاد العراقي من بين الاقتصادات النامية التي تعاني من اختلال الهيكل الانتاجي فمعظم الناتج المحلي الاجمالي يتكون من مساهمة قطاع النفط، ويُعبر الناتج المحلي الاجمالي عن مستوى تطور ونمو الاقتصاد القومي، فهو يعتبر المؤشر الاكثر اهمية في التعبير عن مستوى النشاط الاقتصادي، و يعرف الناتج المحلي الإجمالي (بأنه يمثل إجمالي القيمة الصافية للسلع والخدمات التي ينتجها المقيمين في البلد خلال مدة سنة والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم)[٥١].

---

[٤٩] . عبد الله جناحي (مصدر سابق)، ص٥٤.

[٥٠] - الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية ٢٠٠٨- ٢٠٠٩ .
-OPEC , world oil outlook 2007

[٥١] . محمود حسين الوادي واحمد العساف، الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر، عمان ٢٠٠٩ ص٣٨.

ويمكن ملاحظة الاختلال من خلال تحديد نسبة مساهمة كل قطاع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وان الاختلال في هذه القطاعات ينعكس على مستوى الاقتصاد الكلي والجدول التالي بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية في العراق، والأهمية النسبية لهذه الأنشطة من الناتج المحلي الإجمالي للسنوات (2003-2012)

جدول(2)

(نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية)

للمدة (2003-2012) مليون دينار عراقي.

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي GDP	نسبة مساهمة قطاع الزراعة والغابات و الصيد إلى GDP %	نسبة مساهمة قطاع التعدين والمقالع إلى GDP %	نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية إلى GDP %	نسبة مساهمة قطاع الكهرباء والماء إلى GDP %	نسبة مساهمة قطاع البناء والتشييد إلى GDP %	نسبة مساهمة قطاع النقل والموصلات والخزن إلى GDP %	نسبة مساهمة قطاع تجارة المفرد والفنادق وما شابه إلى GDP %	نسبة مساهمة قطاع المال والتامين والخدمات والعقارات إلى GDP %	نسبة مساهمة قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية إلى GDP %
2003	29585788.6	8.41	68.86	1.03	0.22	0.73	7.72	6.47	1.32	6.28
2004	53235358.7	6.94	57.96	1.76	0.83	1.28	8.32	6.10	6.93	10.37
2005	73533598.6	6.89	57.84	1.32	0.80	3.65	8.01	5.71	7.45	8.85
2006	95587954.8	5.83	55.48	1.54	0.82	3.61	7.05	6.64	8.31	11.22
2007	11145581.4	4.93	53.18	1.63	0.87	4.42	0.66	6.26	9.75	12.83
2008	157026061.6	3.85	55.74	1.68	1.17	4.19	5.46	5.34	8.55	14.91
2009	131275592.6	5.20	43.57	2.60	1.76	4.29	6.46	7.85	0.86	18.16
2010	159607123.6	5.24	46.77	2.30	1.54	5.53	5.87	7.63	1.29	15.84
2011	211309950.6	4.2	54.7	1.8	1.3	4.9	4.9	6.6	8.5	13.1
2012	244502646.1	4.08	53.19	1.72	0.99	5.63	4.73	6.39	8.79	14.93
متوسط المدة	126.711988.9	5.55	54.72	1.73	1.03	3.82	5.92	6.50	6.17	12.65

المصدر : الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على :

١- . وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، التقديرات الفعلية لناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة (٢٠١٢) جدول رقم (٥) ص ٩ .

٢- زهرة خضير عباس العبيدي (تحليل العوامل المؤثرة في حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة في العراق للمدة (٢٠١٠ – ١٩٩٥) أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد – كلية الإدارة والاقتصاد ، جدول رقم (٣) ، ٢٠١٢ ، ص ٩٨.

يلحظ من بيانات الجدول انفاً مدى الاختلال في الهياكل المكونة للاقتصاد العراقي ، ونسبة مساهمة كل قطاع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، إذ يبين نسبة مساهمة الهيكل القطاعي للأنشطة السلعية، فهي آخذة بالانخفاض باستثناء قطاع التعدين والمقالع والذي يشكل النسبة العظمى منه قطاع النفط ا لخام ، إذ يسهم قطاع النفط الخام فيه بأكثر من (99%) ، أما أنشطة الزراعة والغابات والصيد والصناعة التحويلية فهي منخفضة والسبب يعود إلى المنافسة للمنتجات هذان القطاعان من قبل المستوردين والإهمال الذي أصاب هذان القطاعان الحيويان اللذان يشكلان عموداً رئيسا من أعمدة التنمية الاقتصادية ولهما دور رئيس في توفير الترابط بين القطاعات وتوفير الموارد لبقية القطاعات وتلبية حاجة السوق وخلق العديد من فرص العمل، أما بقية الأنشطة في القطاع السلعي هي الأخرى لا تشكل نسبة مهمة في الناتج المحلي الإجمالي ولاسيما قطاع الكهرباء والماء والبناء والتشييد إذ لم تتجاوز نسبة مساهمة قطاع الكهرباء والماء (2%) والبناء والتشييد (6%) أما أنشطة القطاعات التوزيعية فهي الأخرى آخذة بالانخفاض ولاسيما في قطاع النقل والمواصلات والتخزين فقد انخفضت من (7.72%) عام 2003 إلى (4.73%) عام 2012 وكذلك بقية القطاعات والأنشطة فهي لا تشكل مساهمتها أهمية كبيرة في (تكوين الناتج المحلي الاجمالي) ولذا فان مصادر العرض المحلي مقيدة بالعديد من المعوقات والمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي .

ثانياً: اختلال هيكل الموازنة العامة Disruption of the public budget structure

ان الموازنة العامة تتكون بشكل اساس من جانبين هما: جانب الايرادات العامة وهي ما تحصل عليه الدولة من دخول، اذ يعتمد العراق على النفط كمصدر رئيس للتمويل و تراجع اهمية الموارد المالية الاخرى[٥٢]، وان اعتماد العراق في ايراداته على عائدات النفط وبصورة رئيسة تعكس حالة التخلف في الهيكل الاقتصادي كما انها تثير حالة من القلق على مستقبل الاقتصاد في حالة تعرض البلد الى مخاطر خارجية كانخفاض اسعار النفط العالمية، وتراجع حجم الصادرات فضلا عن العامل الامني والذي ينعكس اثره بشكل مباشر في الانتاج النفطي[٥٣] ويتم تقدير الايرادات العامة استنادا الى تحديد حجم الصادرات النفطية ومستويات الاسعار المتوقعة خلال السنة المالية ، وكذلك امكانية الحصول على القروض العامة، وعادة ما يتم تجسيد اهداف الموازنة العامة من خلال توزيع الايرادات المقدرة على اوجه الانفاق المستهدفة على شكل نسب مئوية وبدرجة انحراف تتراوح بين(5% – 7%)[٥٤] .

اما الجانب الاخر فهو جانب النفقات العامة والذي تسجل فيه جميع المصروفات التي تقوم بها الدولة اذ تمثل نسبة كبيرة من الدخل القومي واصبح دور النفقات العامة مهما ومؤثراً في الناتج المحلي الاجمالي، اذ ادركت

---

[٥٢] . اسماعيل عبيد حمادي :الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ،التشخيص وسبل المعالجة، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي ،مركز العراق للدراسات ٢٠١٠،ص٤٣٠

[٥٣] . مهدي الحافظ الان والغد في الاقتصاد والسياسة ،منشورات الجمل ،بغداد،ط١،٢٠٠٩،ص١٦٧.

[٥٤] . عبد الحسين محمد العنبكي : الاصلاح الاقتصادي في العراق- تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق ،بغداد، مركز العراق للدراسات،٢٠٠٨،ص٨١.

معظم الدول هذا التأثير و بدأت تستخدم النفقات العامة بوصفها اداة لتحقيق اهدافها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية [٥٥] .

وحيث ان العراق يعاني من الافتقار الى سياسة مالية بالمعنى الحقيقي، اذ ان عمل وزارة المالية اقرب ما يكون الى عمل امين الصندوق الذي يتبنى مهمة تقييد الايرادات العامة في السجلات المحاسبية واعادة توزيع الانفاق حسب تخصيصات الوزارات والمؤسسات غير مرتبطة بوزارة، ويتم تقدير الانفاق عادة على اساس حصة الوزارة في السنة السابقة مع الاخذ بعين الاعتبار التغيرات الجديدة في الايرادات العامة والتي تأتي اغلبها من تصدير النفط، وبعد تحصيل هذه الايرادات تدخل الى البنك المركزي الذي يقوم بعملية تنفيذها بطريقة تكاد تكون الية[٥٦] .

حيث تمثل النفقات العامة والايرادات العامة فرعي السياسة المالية التي يمكن من خلالها معرفة المركز المالي للبلد وما تحقق في نهاية السنة المالية سواء اكان عجزا ام فائضا[٥٧]، و اعتمدت وزارة المالية منذ عشرينيات القرن الماضي الأسلوب التقليدي أو ما يسمى بموازنة البنود في تخطيط موازنة الدولة وإعدادها واستمرت عليه حتى وقتنا الحاضر(باستثناء بعض التعديلات عليها) على الرغم من كل المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي مر بها العراق وما يزال .والرؤية التقليدية للموازنة العامة على أنهّا تمثل جداول لأرقام حسابية مقسمة إلى مجموعتين ، أحداهما تتعلق بالاعتمادات المخصصة والمتوقع انفاقها للأغراض التي رصدت من أجلها ، والثانية للإيرادات المتوقع الحصول عليها، وهذا يمثل قصوراً كبيراً في الأهداف والوظائف التي يمكن أن تؤديها الموازنة كونها تركز على حجم الإنفاق وليس الغرض منه، في حين أنّ المفهوم الحديث للموازنة لم يعد يعنى بتوازن الإيرادات والنفقات بقدر ما أصبحت منصبة على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ككل ،فالموازنة ليست مجرد أرقام حسابية [٥٨]، وإنّما هي عبارة عن وسائل متعددة تهدف إلى تعظيم رفاهية المجتمع فضلاً عن كونِها عمل سياسي ومؤشر لبرنامج الحكومة الاقتصادي والاجتماعي، التي كان لها تأثير على الوضع الاقتصادي، ويمكن دراسة واقع تطور بيانات الموازنة العامة في العراق للنفقات التشغيلية والاستثمارية ونسبتها إلى النفقات الكلية من خلال الجدول الاتي :-

[٥٥] . عادل العلي (المالية العامة والقانون المالي والضريبي)، الجزء الاول ،عمان ،اثراء للنشر والتوزيع،ط٢،٢٠١١،ص٨٣.
[٥٦]. عبد الحسين محمد العنبكي (مصدر سبق ذكره)، ص٧٩.
[٥٧] . سالم عبد الحسين سالم (عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع اشارة للعراق٢٠٠٣-٢٠١٢) مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، بغداد، مجلد١٨، ٢٠١٣، ص٣١٧.
[٥٨] . نبيل جعفر عبد الرضا ، الموازنة الاتحادية في العراق لعام ٢٠١٢ ، مجلة الحوار المتمدن ، وثيقة الكترونية ، العدد ٣٥٩٤ ، ٢٠١٢.

جدول(3)

هيكل النفقات العامة (التشغيلية والاستثمارية) ونسبتها إلى النفقات العامة ومعدل نموها في العراق للمدة (2003-2012) (مليار دينار)

السنوات	النفقات العامة (1)	النفقات التشغيلية (2)	النفقات الاستثمارية (3)	نسبة النفقات التشغيلية/ النفقات العامة% (4)	نسبة %النفقات الاستثمارية/ النفقات العامة (5)	معدل النمو السنوي للنفقات العامة % (6)
2003	9231	7362	1869	79.7	20.3	-
2004	33661	28547	5114	84.8	15.2	264
2005	46181	38431	7750	83.2	16.8	37.1
2006	50963	41691	9272	81.8	18.2	10.3
2007	51728	39052	12676	٧٥,٥	٢٤,٥	1.5
2008	59862	44191	15671	٧٣,٨	٢٦,٢	15.7
2009	69194	54148	15046	٧٨,٣	٢١,٧	15.5
2010	84656	60980	23676	٧٢,١	٢٧,٩	22.3
2011	96662	66596	30066	٦٨,٨	٣١,٢	14.1
2012	117095	79917	37178	68.3	31.7	21.1

المصدر : -

- وزارة المالية، دائرة الموازنة ، الموازنة العامة لسنوات مختلفة.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة السنوية لسنوات مختلفة، باب الاحصاءات المالية.
- العمودان (٤،٥،٦) من عمل الباحثين.

نلحظ من خلال الجدول السابق ارتفاع الانفاق العام اذ بلغ (9232) مليار دينار في سنة (2003) ارتفع الى(٤٦١٨١) مليار دينار في سنة 2005 واستمر في الزيادة الى ان وصل (117095) في سنة 2012 ، مما شكل ضغطاً كبيراً على الموازنة العامة وعلى حساب الانفاق الاستثماري ، حيث نجد ان الانفاق

التشغيلي يشكل نسبة كبيرة من الانفاق العام تراوحت خلال مدة البحث للسنوات (2003–2012) ما بين (68.2%–84.8%) في حين شكل الانفاق الاستثماري للمدة ذاتها ما بين(15.2%–31.7%) ومع ذلك نجد ارتفاع نسبتها من (15%) سنة 2004 إلى (31.7%) سنة 2012 . إلا أنهّا مازالت قليلة ولا تفي بمتطلبات النهوض بالاقتصاد العراقي، يعكس هذا الهيكل الانفاقي المختل سياسة استهلاكية تبذيرية، اي ان النسبة الاعلى توجه نحو الاستهلاك وهذا غير صحيح، اما الاصح هو ان يوجه الى الانفاق الاستثماري الذي يؤثر على معدلات النمو والتنمية في الاقتصاد العراقي، ويمتص معدلات البطالة المرتفعة وهو ينوع من قاعدة وهيكل الاقتصاد.

وفي ضوء البيانات المتوفرة عن الايرادات العامة تعكس استمرار اعتماد الموازنة العامة على عوائد صادرات النفط الخام واستمرار الاختلال الهيكلي المزمن في الاقتصاد العراقي وتكريس الطابع الريعي له ، وحاجته الماسة لتنويع مصادر توليد الناتج . ولن تتوقف نتائج اختلال هيكل ايرادات الموازنة العامة على هذا الجانب فقط بل عملت على اعاقة كل الاجراءات والسياسات الهادفة إلى الشروع بإصلاح اقتصادي حقيقي وبما يفضي إلى تحول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد متنوع قائم على معايير سليمة للإنتاجية والحساب الاقتصادي والاقرار بدور فاعل للقطاع الخاص. إذ ليس من الصحيح أن تتحول عملية إعداد تقديرات الموازنة العامة ومناقشتها واقرارها دالة لحصيلة صادرات العراق من النفط الخام ، كونها تصبح عرضة للتقلبات العالمية [٥٩]. ولتوضيح ذلك نورد الجدول الاتي :

جدول(4)

هيكل الايرادات العامة ومعدلات نموها في العراق للمدة (2003–2012) مليار دينار

السنوات	الايرادات العامة(1)	الايرادات النفطية(2)	الايرادات الاخرى(3)	نسبة% الايرادات النفطية/الايرادات العامة (4)	نسبة% الايرادات الاخرى/الايرادات العامة(5)	معدل نمو الايرادات العامة%(6)
2003	4596	4096	500	89.2	10.8	–
2004	21729	21263	466	97.8	2.2	372.7
2005	41959	40623	1336	96.9	3.1	93.1
2006	45392	42106	3286	92.7	7.3	8.1
2007	42066	39093	2973	92.9	7.1	(7.3)–
2008	٥١٢٧٥	47442	3833	٩٦,٥	3.5	21.8
2009	59408	57070	2338	96.1	3.9	15.8
2010	75705	56050	5658	90.8	9.2	27.4
2011	80935	76184	4751	94.1	5.9	6.9
2012	102325	94139	8186	91.9	7.9	26.4

[٥٩] . عماد محمد العاني ، صلاح قطاع المالية العامة في العراق (دراسة استشرافية) ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة التاسعة ،العدد (٢٨) ، السنة / ٢٠١١، ص ٨ .

المصدر:- وزارة المالية، دائرة الموازنة ، الموازنة العامة لسنوات مختلفة.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة السنوية لسنوات مختلفة.
- الاعمدة (٤،٥،٦) من عمل الباحثين .

نلحظ من خلال الجدول السابق ان حجم الايرادات العامة في تطور خلال مدة البحث حيث بلغت 4596 مليار دينار في سنة 2003 وارتفعت الى ٤١٩٥٩ مليار دينار في سنة 2005 ثم بلغت 102326 مليار دينار في سنة 2012 ، وتحتل الايرادات النفطية للمدة ذاتها نسبة تراوحت بين 89.2%-97.8% من الايرادات العامة، في حين شكلت الايرادات الاخرى نسبة تراوحت بين 8%-14.6% ، هذا يعكس حقيقة ارتباط الاقتصاد العراقي بالعائدات النفطية وانه اقتصاد يرتبط ويعتمد على الخارج، لهذا فانه اقتصاده يتأثر بالتغيرات التي تحدث في كميات انتاج النفط واسعاره والكميات المصدرة والطلب عليه، وبالتالي ستكون الايرادات العامة عرضة للتقلبات وعدم الثبات تبعاً لأسعار النفط العالمية، مما يهدد بعدم القدرة على رسم سياسات اقتصادية مستقرة، نظراً لعدم وجود رؤية مستقبلية لأسعار النفط عالمياً، وهو يشير في الوقت نفسه إلى تصاعد دور الدولة الاقتصادي في الانتاج النفطي والتوزيع المالي والنقدي ، إذ أزداد دور الدولة في التدفقات المالية والنقدية من خلال إيرادات الريع والانفاق الحكومي ، وليس عبر الإيرادات الحقيقية الضريبية وهي الصفة الملازمة لهذا التشوه . وبالتالي فقد ترافق هذا التشوه مع التراجع في تطوير إدارة التصرف بالموارد من خلال ما تؤمنه الوفرة الريعية [٦٠]، هذا يدل على عدم كفاءة الاجهزة الضريبية وشيوع حالات التهرب الضريبي، وان تواضع اسهام الايرادات الضريبية يعني عدم فاعلية النظام الضريبي وعدم ادائها لدورها في الموازنة العامة بالشكل المطلوب مما زاد الفجوة بين الايرادات والنفقات العامة ولتوضيح ذلك نورد الجدول الاتي:

جدول(5)

الاهمية النسبية للضرائب والرسوم الى اجمالي الايرادات العامة في العراق للمدة (2007-2012) تريليون دينار

التفاصيل	2007	2008	2009	2010	2011	2012
اجمالي الايرادات	54.6	80.2	50.4	58.3	67.5	78.1
الضرائب والرسوم	0.79	0.82	1.98	1.17	1.34	1.57
نسبة مساهمة الضرائب والرسوم الى اجمالي الايرادات%	1.4	1	3.7	2	1.98	2

المصدر : - وزارة المالية، دائرة الموازنة ، الموازنة العامة لسنوات مختلفة.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة السنوية لسنوات مختلفة.
- النسبة استخرجت من قبل الباحثين.

[٦٠] . صبري زاير السعدي ،التجربة الاقتصادية في العراق الحديث(النفط والديمقراطية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني ١٩٥١ ـ ٢٠٠٦) الطبعة الاولى ، دار المدى للثقافة والنشر ، سورية ، ٢٠٠٩ ، ص ٩٢

يبين الجدول السابق المساهمة المتواضعة للضرائب والرسوم اذ لم تتجاوز نسبة المساهمة في اجمالي الايرادات للمدة(2007-2012) عن 3.7% ويرجع ذلك الى قانون الادارة المالية لسنة 2004 الذي ادى الى تخفيض سعر الضريبة (للضرائب المباشرة وغير المباشرة)، اذ اقتصرت الرسوم الكمركية على رسم اعادة الاعمار البالغ (5%) وذلك بهدف ازالة جميع الحواجز الكمركية تنفيذاً لستراتيجية تحرير التجارة والالتزام بشروط المنظمات الدولية [٦١] وهذا يمثل تعميق للاختلال في مصادر تمويل الموازنة والإبقاء في اعتمادها على العائدات النفطية. من خلال مقارنة حجم النفقات العامة مع حجم الايرادات العامة يتضح ان النفقات اكبر من الايرادات ويمكن وتوضيح ذلك من خلال الجدول الاتي:

جدول(6)

العجز في الموازنة العامة ونسبته الى الانفاق العام والناتج المحلي في العراق

للمدة (2003-2012) مليار دينار

السنوات	عجز الموازنة (١)	نسبة عجز الموازنة / النفقات العامة(%) (٢)	نسبة عجز الموازنة / الايرادات العامة(%) (٣)	الناتج المحلي الاجمالي (٤)	نسبة عجز الموازنة / الناتج المحلي الاجمالي(%) (٥)
2003	4635	50.2	100	٢٠٥٦٢	٢٢,٥
2004	11932	35.4	54.9	٣٧٠٤٩	٣٢,٢
2005	4222	9.14	10.06	٥٣٣٨٦	٧,٩
2006	5571	10.9	12.2	٨٠٤٥٩	6.9
2007	9662	14.3	21.4	٩٣٩٨٢	10.2
2008	8587	15.1	16.7	١٥٥٨٨٢	5.5
2009	9786	14.1	16.4	١١٦٣٩٢	8.4
2010	8951	10.5	11.8	٨٤٩٠١٥	١٠,٥
2011	15727	16.2	19.4	١٢٧٠٥٨	12.8
2012	14770	12.6	14.4	١٣٨٨٣٣	10.6

المصدر:

- العمود(٤) وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة السنوية لسنوات مختلفة، باب الاحصاءات المالية.

بقية اعمدة الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على الجدولين (٤،٥)

[٦١] . عمار عبد الجبار (الموازنة العامة للدولة مقارنة باتفاقيات الترتيبات الساندة التي وقعها العراق في عام ٢٠٠٥ ، وزارة المالية /الدائرة الاقتصادية، ص٢.

نلاحظ من خلال الجدول السابق وجود عجز في الموازنة العامة حيث بلغ 4636 مليار دينار في سنة 2003 ، ثم ارتفع الى 5571 في سنة 2006 ثم انخفض الى ٨٩٥١ مليار دينار في سنة 2010 وانخفض سنة 2011 فبلغ 15727 مليار دينار ثم انخفض الى 14770 مليار دينار في سنة 2012 ، ويتبين ان احد اسباب وجود العجز في الموازنة العامة خلال مدة البحث هو تزايد حجم النفقات على حجم الايرادات، ونشير هنا الى تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2012 الذي يبين فيه ان نسبة الحدود المسموح بها والامنة لعجز الموازنة الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي هي 3% وفق اتفاقية ماسترخت[٦٢]، نلحظ ان هذه النسبة بلغت (22.5) في سنة 2003 وارتفعت الى 32,2% سنة 2004 ، ثم انخفضت الى 10.2% سنة 2007 ثم ارتفعت الى 24% سنة 2010، وعند مقارنة نسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي من خلال الجدول (6) مع نسبة 3% يتضح تجاوزها للحد المسموح به مما يعني ان العجز هيكلي مستمر لعدة سنوات وترك اثار سلبية على الاقتصاد العراقي ادت الى زيادة الطلب الفعال وما يولده من ضغوط تضخمية تؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبالتالي يجب تخفيض هذه النسبة التي تعني معالجة العجز في الموازنة العامة من اجل التوصل الى الحد المسوح، للتوصل الى توازن الموازنة العامة.

ثالثاً: اختلال هيكل ميزان المدفوعات

imbalance the structure of the balance of payments

ان ميزان المدفوعات اداة مهمه تساعد الدولة على التخطيط الصحيح والمناسب للعلاقات الاقتصادية الخارجية ويعود ذلك الى طبيعة تركيب ميزان المدفوعات حيث يتكون من مجموعة من الفقرات منها الحساب الجاري وحساب راس المال وفقرة الخطأ والسهو، و يعرف (بانه السجل الاساسي الموجز والمنظم الذي يدون فيه جميع المعاملات التي تتم بين الدولة والمواطنين والمؤسسات المحلية لدولة ما مع نظيراتها من الدول الاخرى خلال مدة معينة عادة تكون سنة واحدة[٦٣]، وايضا فان المعلومات الواردة فيه تُد مهمة للبنوك والمؤسسات ضمن مجالات التمويل والتجارة.

ان ما يتسم به الاقتصاد العراقي من سمات تشير الى انه ضعيف الانتاج والتنوع تغلب عليه انشطه خدمية تُعد هامشية في معظمها مع عدم وجود قطاع انتاجي متطور ومرن، هذا يعني توليد دخول نقدية تُمثل قدرات شرائية تزيد من ضغوط الطلب مقابل جهاز انتاجي غير قادر على تلبيه هذا الطلب وبالتالي هذا يؤدي الى تمدد الطلب على السلع المستوردة لسد الطلب المتزايد مما يولد ضغوط قوية على ميزان المدفوعات ويرفع درجة الاعتماد على الخارج[٦٤] ،

ونشير هنا الى فقرة الميزان التجاري الذي يتضمن الصادرات والاستيرادات ونسبة مساهمة النفط في الصادرات، ويمكن توضيح هذا من خلال الجدول الاتي:

جدول (7)

---

٦٢ . الموقع الرسمي الالكتروني لصندوق النقد الدولي www.imf.org ، في ٢٠١٢/١/٥.

62. James c. International Economic ,New York, University, 2ed,1976.p.16.

٦٤ . مظهر محمد صالح (الدولة الريعية والتحول من اقتصاد المعونة الى اقتصاد الانتاج) ، ص٤٢-٤٣.

الميزان التجاري ونسبة مساهمة النفط في هيكل الصادرات للمدة(2003-2012) مليون دينار

السنة	الصادرات الكلية	الاستيرادات الكلية	مساهمة النفط بالصادرات	نسبة مساهمة النفط بالصادرات%
2003	9711.1	9933.5	8348.8	85.9
2004	17810.0	21302.3	17455.7	98.0
2005	23697.4	20002.2	23199.4	97.8
2006	30529.4	18707.5	27908.1	97.3
2007	39587.0	16622.5	37847.1	95.6
2008	63726.0	29761.4	61883.7	97.1
2009	39430.4	35284.8	38964.7	98.8
2010	51763.6	37328.0	51453.0	99
2011	79680.5	40632.5	79407.5	99.5
2012	46609.9	22131.8	46472.7	99.7

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، إحصاءات ميزان المدفوعات لسنوات مختلفة.

من الجدول السابق نلحظ الاعتماد الواضح على سلعة النفط ونسبة ما تساهم به في قيمة الصادرات الكلية فهي تشكل نسبة عالية بلغت 99.7 % في سنة 2012 ، وتشكل اختلالاً هيكلياً في الميزان التجاري ينتج عن الظروف الاقتصادية وتأثيرات السوق النفطية العالمية على الانتاج والتسويق والاسعار ويظهر هذا التأثير بشكل كبير من خلال تزايد الطلب .

رابعاً: الاختلالات النقدية والضغوط التضخمية

The cash imbalances inflationary pressures

تعد السياسة النقدية جزءاً مهماً من السياسة الاقتصادية العامة التي تتبعها الدولة وتستخدمها لتحقق من خلالها أهدافها المرسومة، حيث اكتسب البنك المركزي بموجب القانون الجديد استقلاليته عن وزارة المالية ولم يعد البنك المركزي بمثابة الرافعة المالية لتمويل عجز الموازنة العامة ويشار الى الملامح الجديدة في هذا الخصوص اذ اخذ باعتماد الوسائل غير المباشرة والتي اساسها في الوقت الحاضر تحرير اسعار الفائدة والكف عن التدخل في كلفة ووجهة الائتمان للجهاز المصرفي . ولما كان العراق بلداً نفطياً يعتمد في ايراداته على العملة الاجنبية فان فقرة التغير في العملة الاجنبية باتت محور اهتمام السياسة النقدية فيما يتعلق بتنظيم نمو الكتلة النقدية وفق متطلبات الاستقرار الاقتصادي ولا سيما بعد ان تخلى العراق عن نظام الصرف المرن (ان الذي يمارسه البنك المركزي حالياً وظيفة ادارة مزاد العملة الاجنبية كسوق منظمة للصرف)[٦٥] تتيح له التدخل بما يضمن استقرار اسعار الصرف والتأثير في مناسيب السيولة المحلية.

[٦٥]) د.مظهر محمد صالح ، عضو مجلس ادارة البنك المركزي العراقي، ملاحظات غير منشورة عن السياسة النقدية الجديدة في العراق ، ١٣ ايلول ٢٠٠٤ .

والبنك المركزي ايضاً يستخدم وسائل مباشرة يعمل بها للتأثير على سيولة السوق وسيولة الجهاز المصرفي خاصة وهو استخدام الاحتياطي القانوني بصورة موحدة على كل الودائع المصرفية بنسبة ٢٥% بعد ان تم استثناء الودائع الحكومية من هذه النسبة ، علماً بان هناك تطبيقات اخرى تقع ضمن ما يسمى بالتسهيلات القائمة اذ اعتمد البنك المركزي ما يسمى بمعدل الفائدة يمثل سياسته النقدية يبلغ ٦% يقرض على اساسه المصارف عند مواجهة ازمة سيوله مع اضافة نقطتين في الاقراض الاول وثلاثة نقاط في الاقراض الثاني علماً انه يستقبل ودائع الجهاز المصرفي ضمن ما يسمى بالاستثمار الليلي(Over night) وممكن تكراره لمدة ١٥يوماً، ويسعى البنك المركزي حالياً على تطوير السوق النقدية الثانوية من خلال السماح للمصارف ببيع وشراء حوالات الخزينة والسندات والاوراق الحكومية فيما بينها بأمل الانتقال الى الخطوة التالية (عمليات السوق المفتوحة) ضمن تنظيف ادواته غير المباشرة ، كما انه (يهدف الى تطبيق عدد من الادوات الجديدة المكملة لمزاد العملة اليومي كالقدرة على القيام بعمليات منتظمة لبيع وشراء السندات المالية الحكومية في السوق الحرة)[٦٦].

ان التضخم في الاقتصاد العراقي ظاهرة مركبة لم تتشكل بفعل عامل واحد وهو الزيادة في عرض النقد ، بل ظهرت نتيجة لتفاعل عوامل نقدية وحقيقية، ارتبطت بالاختلالات الهيكلية في قطاعاته الانتاجية (الزراعة والصناعة التحويلية)[٦٧]، ويمكن الاشارة هنا الى ان التضخم يعرف بأنه حالة ارتفاع مستوى الأسعار بصورة متواصلة مما يؤدي إلى خسارة النقود لقوتها الشرائية.[٦٨] او هو الزيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في ظل عدم مرونة المعروض السلعي ، او هو زيادة عرض النقود بمعدل أسرع من الزيادة في الإنتاج.

وهناك اسباب لظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي اهمها[٦٩]:

- عدم مرونة الجهاز الانتاجي تجاه الطلب وتهميش دور القطاع الخاص
- المضاربات التي حدثت في سوق العقار من قبل مجموعة من الحائزين على اموال غير مشروعة.
- شيوع ظاهرة التضخم بسبب سياسة الاغراق من قبل الدول المجاورة وغير المجاورة.

و تعد هذه المرحلة (2003-2012)مرحلة تحول بسبب تغير النظام السياسي والتوجه نحو اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي، ويمكن ان نلحظ تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم من خلال الجدول الاتي:

جدول(8)

معدل التضخم في العراق للمدة (2003-2012) مليون دينار عراقي

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك سنة الاساس 1988= 100	معدل النمو للرقم القياسي لأسعار المستهلك
2003	181301.7	32.58

66. www. us department of sta . usinfo . state. gov, 8-9 –2004

٦٧ . ازاد احمد واخرون(اثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٠)، مجلة تكريت، العدد ٢٣، ٢٠١٠، مجلد٧، ص١٠٧.

(٦٨) جيمس بلا كورد (الموجز في النظرية الاقتصادية، ترجمة اشرف محمود)، دار زهران للنشر، عمان، ٢٠٠٩، ص٢٦٥.

(٦٩) عقيل جاسم عبد الله (النقود والمصارف، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر)، عمان، ١٩٩٩، ص١٧٤.

2004	230184.1	26.96
2005	315259	36.96
2006	483074.4	53.23
2007	632029.8	30.83
2008	648891.2	2.67
2009	630713.1	-2.80
2010	646207.5	2.46
2011	682366	5.6
2012	724723.8	6.16
المصدر: - البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء والأبحاث- النشرات السنوية ٢٠١١,٢٠١٠,٢٠٠٩,٢٠٠٨,٢٠٠٦,٢٠٠٣ .		
- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء- المجموعة الإحصائية للسنوات٢٠١١,٢٠١٠,٢٠٠٩,٢٠٠٨,٢٠٠٦,٢٠٠٣ .		

نلحظ من الجدول انفاً استمرار مؤشر الأسعار بالارتفاع في سنة 2003 اذ بلغ (18130.7) بعد ان كان (136752.4) في سنة 2002 حيث بلغ معدل التضخم السنوي (32.58%) والسبب في ذلك يعود الى التحسن في الوضع المعاشي للأسر العراقية من ناحية الغاء الرسوم والضرائب الجمركية على السلع المستوردة واندفاع الأسر نحو شراء المواد المنزلية والأثاث والسيارات،[٧٠] اما السنة التالية شهدت انخفاضا في معدل التضخم السنوي إلى (26.96%).

عاود معدل التضخم الارتفاع في عامي 2005 و2006 اذ بلغ على التوالي (36.96%) و(53.23%) ويعد معدل التضخم في عام 2006 هو أعلى مستوى وصل إليه التضخم والسبب في ذلك يعزى إلى ثمة فقرات بالرقم القياسي لأسعار المستهلك أسهمت تصاعدها بشدة في تطور اتجاه التضخم بالصعود كالإيجارات والوفود والغذاء والخدمات الطبية والدواء والنقل والمواصلات، فضلا عن الإسراع في تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي ورفع الدعم عن الوقود وبعض السلع الداخلة ضمن البطاقة التموينية،[٧١] فضلا عن الاختناقات التي حصلت في القطاع الحقيقي (صدمة العرض) التي تركزت أساسا في عجز قطاع تجهيز الوقود والطاقة وانعكاس ذلك على تكاليف النقل والمواصلات وتكاليف الإنتاج والتسويق.[٧٢]

ان معدلات التضخم المقدرة من خلال معدل التغير السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق، توضح انخفاض هذه المعدلات خلال سنة 2007 الى (30.83%) والسبب يعود إلى سعي البنك المركزي في استهداف وتقليل معدل التضخم من خلال اتباع سياسة نقدية تتماشى مع رفع قيمة الدينار العراقي من خلال رفع أسعار

---

[٧٠] فلاح خلف الربيعي(تفسير التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي)، اعمال ندوة التضخم واوراق بحثية، بغداد، العدد ٣، تشرين الاول ،٢٠٠٦، ص٣٦.

[٧١] وسام حسين علي واسلام محمد محمود ، مصدر سابق ، ص٢٤٢.

[٧٢] اديب قاسم شندي وحيدر كامل نعيم ، تأثير السياسة النقدية على التضخم في العراق للمدة من (١٩٧٠-٢٠٠٨)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، المجلد ١، العدد٥، ٢٠١١، ص١١.

الفائدة [٧٣]، وقد انخفض معدل التضخم في عام 2008 إلى مستوى متدني بلغ(2.67%) في حيث سجل معدل التضخم قيمة سالبة في سنة 2009 اذ بلغ (2.80- %) ويعود السبب إلى الأزمة المالية العالمية التي أصابت الاقتصاد العالمي أدت إلى انخفاض اسعار السلع المستوردة ومن ثم تراجع معدل التضخم، وشهدت سنتا 2010 و 2011 ارتفاعاً في معدل التضخم وبمعدلات بلغت (2.46%) و(5.6%) على التوالي والسبب يعود الى ارتفاع اسعار اغلب فقرات الرقم القياسي للأسعار الناتج عن انخفاض عرضها في الداخل والاعتماد على الاستيراد لسد الحاجة المحلية وتتصف هذه السلع المستوردة بارتفاع اسعارها ما ينقل عدوى التضخم الخارجي الى الداخل (التضخم المستورد) [٧٤].

وان السياسة النقدية وباستخدام أدواتها استطاعت خفض معدل التضخم الاساس من (26 %) سنة 2004 إلى (6.16%) سنة 2012، هذا الانخفاض يعطي مؤشراً جيداً على مدى فعالية الاجراءات المتبعة من قبل السلطات النقدية لكبح جماح التضخم والحد منه وانعكاس ذلك على زيادة القوة الشرائية للدينار العراقي، وفي آذار سنة 2004 قرر البنك المركزي العراقي التحرير المالي الكامل لسعر الفائدة ، وهي السياسة الوحيدة التي تكاد تنفرد بمثل هذا الهدف الكلي في التصدي للتضخم وخفض معدلات الزيادة السنوية في المستوى العام للأسعار وتقوية الاستقرار في النظام المالي في آن واحد . لاسيما بعد أن ارتبطت تلك السياسة بإجراءات اصلاحية أساسية تزامن فيها هدف تقوية أواصر السوق النقدية وعمليات الوساطة المالية مع ضرورات استقرار سوق التحويل الخارجي ومؤازرة استقرار القيمة الخارجية للدينار العراقي ، إذ أدّى توازنهما إلى تحقيق إشارتين قويتين من إشارات السوق التي تبنتهما السياسة النقدية في محاولة لبلوغ أهدافها وهما إشارة سعر الفائدة وإشارة سعر الصرف [٧٥].

إنّ النجاح النسبي الذي أحرزته السياسة النقدية في مواجهة التضخم الجامح للبلاد واستخدامها إشارة سعر فائدة السياسة النقدية في إطار تعاملاتها مع الجهاز المصرفي ، كان له أثر واضح في مواجهة حالة التوقعات التضخمية المستمرة والمتصاعدة التي كانت تعصف بحالة الاستقرار الاقتصادي، انعكس بدوره على المعاملات في الاقتصاد الوطني وساعد في الحفاظ على معدلات فائدة حقيقية موجبة ، تفوق فيها سعر الفائدة الاسمي على معدلات التضخم مما عزز من قدرة النظام المالي على الاستقرار ومنح السوق النقدية فرصة الاستقرار والديمومة. فمع هبوط التضخم الأساس من (32%) إلى (6%) سنوياً ، فإن إشارة سعر الفائدة التي اعتمدها البنك المركزي قد هبطت هي الاخرى (مع هبوط التضخم) من (20%) سنوياً إلى (٦%)، بعد أن حققت إشارة سعر فائدة السياسة النقدية هدفها في تحقيق عوائد قوية على الدينار العراقي وتحويله إلى عملة جاذبة في مواجهة التوقعات التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي منذ العقود الماضية .

ونشير هنا إلى أنّ هذه الفعالية للأدوات التي استعملتها السياسة النقدية ، قد واجهت صعوبات عديدة تجاه تدفقات المالية العامة المعززة بالزيادات المستمرة من إيرادات الريع النفطي ،الأمر الذي أسهم في الحد من فعالية أدوات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها في الاستقرار والتوازن الاقتصاديين، في ظل استمرار الصفة الريعية

---

[٧٣] فارس كريم بريهي، مصدر سابق، ص٣٢.
[٧٤] البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٠، ص٤٥.
[٧٥] ـ سنان الشبيبي ، ملامح السياسة النقدية في العراق ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ص ٢٤ .

للاقتصاد العراقي وتفاقمها ، وعدم تفعيل دور القطاع الخاص وبدائل التنمية اللازمة لتنويع الايرادات العامة ومصادر الدخل والثروة . ومن ثم التأثير في توسيع نطاق القاعدة النقدية المكون الاساس لعرض النقد [٧٦].

لقد كان لتزايد الطلب الكلي ومن ثم الإنفاق الكلي على السلع والخدمات في العراق والذي جاء انعكاسا لاتساع الإنفاق الحكومي وهي ذات طبيعة استهلاكية عالية أثره الكبير في ارتفاع عرض النقد بشكل كبير ومستمر مما أدّى ذلك دورا مهما في ارتفاع معدلات التضخم ويعرض الجدول الاتي تطورات عرض النقد للمدة 2003–2012

وقد عملت السلطة النقدية بشكل دؤوب على ايجاد سعر صرف توازني للدينار العراقي مقابل الدولار وأقرب إلى السعر الحقيقي لذى اعتمدت السياسية النقدية على سعر صرف مدار لاحتواء التوقعات التضخمية من خلال الرفع التدريجي للقيمة الخارجية للدينار العراقي (بجعل سعر الصرف الاسمي للدينار يماثل سعره الحقيقي) .

والنقطة الجوهرية تؤكد أهمية إشارة سعر الصرف بهذا الصدد وهي ان السلع القابلة للتجارة تمثل حوالي (81%) من مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI مما يدل ان الارتفاع في سعر صرف الدينار العراقي له تأثير ملموس ومباشر في خفض التضخم مما أثر في انخفاض أسعار العديد من السلع المستوردة أو في المحافظة على استقرارها[٧٧].

وبهذا السياق فقد اخذ تحرك البنك المركزي منحيين أساسيين هما :

١- التدخل في سوق الصرف الأجنبي من خلال عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية وخاصة الدولار الامريكي لتحسين سعر الصرف للدينار .
٢- بناء احتياطيات نقدية قوية من العملات الأجنبية تشكل ركيزة رئيسة في استقرار القيمة الخارجية للدينار العراقي .

وفيما يتعلق الامر بالفقرة الاولى فقد باشر البنك المركزي بعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية اعتبارا من عام 2003 في مسعى لتحسين ورفع قيمة الدينار العراقي في سوق الصرف الأجنبي ويظهر الجدول الاتي يبين قيم مشتريات ومبيعات البنك المركزي العراقي من العملة الأجنبية:

جدول (9)

مشتريات ومبيعات البنك المركزي العراقي من العملة الاجنبية للمدة (2004 . 2012) (مليون دولار)

السنة	مشتريات البنك المركزي من العملة الاجنبية من وزارة المالية	مشتريات البنك المركزي من العملة الاجنبية في المزاد	مبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية في المزاد
2004	10.802	50	6.008
2005	10.600	78	10.463

[٧٦] ـ عدنان حسين يونس ، دور الدولة الاقتصادي ومهمات اصلاح الاقتصاد العراقي ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ـ المجلد الثامن ـ العدد الرابع ، السنة ، ٢٠١٠ ، ص ١٦٧ .
[٧٦] مظهر محمد صالح، استراتيجية السياسة النقدية في العراق للسنوات ٢٠٠٩ – ٢٠١٣، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦ – ٤٧ .

2006	16.400	110	11.175
2007	26.200	1.413	15.980
2008	45.500	350	25.869
2009	32.000	13	33.992
2010	41.000	4	36.171
2011	51.000	3	39.798
2012	57.000	4	48.649

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على النشرة الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة.

يتبين من الجدول انفاً تصاعد مشتريات البنك المركزي للعملات الأجنبية من وزارة المالية منذ سنة 2004 ولغاية سنة 2008 فبعد ان كانت تبلغ 900 مليون دولار سنة 2003 ارتفعت لتبلغ 45.500 ألف مليون دولار سنة 2008 ، الا انها عادت لتنخفض سنة 2009 إلى 23.000 ألف مليون دولار، أمّا مشتريات البنك في المزاد فقد ارتفعت في بداية الأمر من سنة 2004 ولغاية سنة 2007 حتى بلغت أعلى مستوى لها وبلغت 1.413 ألف مليون دولار ثم عادت لتنخفض بشدة سنتي 2008 إلى 350 مليون دولار و 2009 إلى 13 مليون دولار وهو ادنى مستوى منذ سنة 2004 .

اما بالنسبة لمبيعات البنك والتي تؤدي الدور المؤثر في تحسين ورفع قيمة الدينار العراقي والمحافظة على استقرار سعر صرفه، فقد تزايدت خلال المدة 2004 – 2012 فارتفعت من 6.008 ألف مليون دولار إلى 48.649 ألف مليون دولار في نهاية المدة. وهنا لابد من الاشارة إلى أنّ لهذه المزادات دوراً كبيراً في السيطرة على عرض النقد والسيولة العامة ،وكذلك المحافظة على استقرار سعر صرف العملة المحلية

وقد استند وتعزز الاتجاه المذكور بسعي البنك المركزي إلى بناء قاعدة متينة من الاحتياطيات النقدية الأجنبية بما تدعم قيمة العملة العراقية وتحقق ثباته النسبي والاستقرار في سعر صرفها والحفاظ على استقرار التوازن النقدي الداخلي والخارجي، وتمكن البنك المركزي بهذا المجال من بناء احتياطيات نقدية أجنبية بلغت مستويات جيدة، ففي سنة 2009 مثلاً استطاع البنك أن يحتفظ بنسبة من الاحتياطيات التي تغطي المتطلبات الاستيرادية لمدة اثني عشر شهراً من الأشهر الاستيرادية[٧٨].

لقد مكنت السياسة النقدية الجديدة التي اتبعها البنك المركزي العراقي بعد سنة 2003 عبر إجراءاته النقدية، متمثّلاً بشكل خاص بوسيلتي سعر الفائدة وسعر الصرف رغم تباين فعالية وأثر كليهما، إذ كان تأثير تغيّرات أسعار الفائدة محدوداً وضيّقاً، في حين كانت لتغيّرات سعر الصرف أثر بارز وكبير في الحد من التضخّم، فبعد

[٧٨] . مظهر محمد صالح، نائب محافظ البنك المركزي العراقي أن الاحتياطات النقدية الأجنبية للبنك بلغت نحو ستون مليار دولار في سنة٢٠١١. على الموقع http://www.cbi.iq .

عقود طويلة من سياسة البنك المركزي النقدية المرتبكة والمتعثرة وجمود دوره وفعاليته مما تسبب في إخفاقه بالاحتواء والسيطرة على الظاهرة التضخمية، فقد استطاع البنك المركزي من خفض معدل التضخم، وأن ذلك يعد إنجازاً متميّزاً وكبيراً بمقاييس المرحلة القصيرة لعمل ونشاط هذا البنك وفق قوانينه الجديدة وتوجهاته المتّسمة بالاستقلالية والديناميكية.

الاستنتاجات:

١. هنالك انفصال بين الدولة و حركة الانشطة الاقتصادية هيئته الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي، و تمثل ذلك الانفصال بهيمنة الدولة المالية، باعتبارها المالك الوحيد والمسيطر على الثروة النفطية، في ظل غياب السياسات الاقتصادية والتشريعات القانونية المنظمة للشؤن الاقتصادية وادارة عوائد النفط وانخفاض دور القطاع الخاص في الانشطة الانتاجية الحقيقية.
٢. استمرار هيمنة النفقات التشغيلية في الموازنة العامة، بلغت نسبة هذه النفقات في حدود (٧٦%) خلال مدة البحث (٢٠١٢-٢٠٠٣) ، في حين ان النفقات الاستثمارية لم تشكل سوى نسبة (٢٤%) خلال المدة ذاتها.
٣. ان القطاع النفطي هو المساهم الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي حيث يولد ما نسبته أكثر من (٥٥%) من هذا الناتج في حين لم تتجاوز مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي عن نسبة (٥%) و (٢%) على التوالي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي
٤. المساهمة المتواضعة للضرائب والرسوم اذ لم تتجاوز نسبة مساهمتها في اجمالي الايرادات عن (٣,٧%) ويرجع ذلك الى قانون الادارة المالية لسنة ٢٠٠٤ الذي ادى الى تخفيض سعر الضريبة
٥. اتّسمت المدّة التي أعقبت عملية التغيّر سنة ٢٠٠٣ بانعطافه متميزة عن الماضي في تاريخ البنك المركزي العراقي تمثّلت في منح البنك الاستقلالية الكاملة والحرّية في رسم وتنفيذ سياساته النقدية.
٦. استطاع البنك المركزي من خفض معدل التضخم، وفق قوانينه الجديدة وتوجهاته المتّسمة بالاستقلالية والديناميكية.

التوصيات:

١. رسم استراتيجية شاملة للتنمية في العراق تأخذ بالحسبان تقليل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للإيرادات العامة ومكون رئيس للدخل القومي، فتقلل من مخاطر الاعتماد على النفط وتشجع إطلاق تنمية حقيقية.

٢. تنويع مصادر الايرادات غير النفطية، مثل رفع كفاءة التحصيل الضريبي، فرض أنواع جديدة من الضرائب، وتقليص الدعم السلعي بشكل تدريجي، والاستفادة من الإمكانات المتاحة ، خصوصاً تلك التي يمتلك فيها الاقتصاد العراقي ميزة نسبية مثل الزراعة والسياحة.

٣. تحقيق التنسيق الكامل والتعاون الجاد بين السلطتين النقدية والمالية للتحكّم يعرض النقد والسيطرة على معدّلات نموه وفقاً لمتطلبات النمو الاقتصادي ويُعد هذا التنسيق أحد مقوّمات نجاح السياسة النقدية في التصدّي للتضخّم وخفض معدّلاته.

٤. العمل على وضع وتطبيق آليات بموجب ميثاق وطني لمكافحة الفساد المالي والاداري الذي ادى الى سوء استخدام عوائد النفط الوفيرة، ومن بين هذه الآليات تأسيس مجلس اعلى للسياسات الاقتصادية وصناديق الثروة السيادية على اسس مهنية من اصحاب الاختصاص والخبرة يأخذ على عاتقة وضع وتطبيق السياسات الاقتصادية، لاسيما في مجال الاستثمارات على وفق معايير الجودة والكفاءة، وبالتعاون والتنسيق مع مجلس ادارة الصناديق السيادية للعراق لإدارة عمليات الاستثمار في مشاريع البنى التحتية والمشاريع التنموية من خلال شركات متخصصة في مجال الاستثمارات.

٥. إعادة النظر بواقع دور الدولة وتصميمه بالشكل الذي يعطيها اعلى امكانية في الرقابة و الإشراف والتنظيم في الحياة الاقتصادية، اذ ينبغي الاخذ بالتحولات الاقتصادية المعاصرة و كل ما تحمله في طياتها.

٦. التقليل من تخصيصات النفقات التشغيلية في الموازنة العامة للدولة وزيادة النفقات الاستثمارية للنهوض بواقع المشاريع الاستثمارية وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية .

المصادر

١ . فتح الله ولعلو ، الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية ، دار الحداثة للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الاولى ، ١٩٨١ ، ص١٧٤.

٢ . آديث كرزويل (عصر البنيوية من ليفي شتراوس الى فوكو) ترجمة جابر عصفور، بغداد، دار افاق عربية، ١٩٨٥، ص٢٨٧.

3.H.B.chenery , structural change & development policy , a world bank research publication oxford university press,1975.p.108.

٤ . د. محسن خليل ، تصدع الهيكل الثالث ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ص٢١-٢٢

٥ . جميل حميد احمد ، الاختلالات في الاقتصاد اليمني، اطروحة دكتوراه مقدمة للجامعة المستنصرية ،بغداد، ٢٠٠٠، غير منشورة، ص١٨

٦. خميس خلف موسى ومازن عيسى الشيخ راضي (التنمية الاقتصادية)،جامعة الكوفة ،٢٠٠٠، ص٥٣

٧ . عدنان داود العذاري (التغيرات الهيكلية والتكيف الاقتصادي في الاردن) دراسة قياسية للفترة ١٩٧٨-١٩٩٨ ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،ع٧،ك١،٢٠٠٢ ،ص١٣٨

٨. .د. محمود عبد الفضيل (الهجرة الدولية في الوطن العربي ، نظرة عامة في اعمال الدورة حول الاثار الديمغرافية للهجرة الدولية ٤- ٩ ك١، عمان ١٩٨١، ص١-٢

٩. د. محسن خليل ، تصدع الهيكل الثالث ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ص٢١-.٢٢.

١٠. اسماء خضير السامرائي ، تحليل التغيرات الهيكلية في قطاع الصناعة التحويلية في العراق ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد بجامعة بغداد ، ١٩٩٣ ، ص٩.

١١. عدنان داود العذاري (مصدر سبق ذكره)، ص٣٩

١٢ . د. رمزي زكي ، بحوث في ديون مصر الخارجية ، مكتبة مدبولي ، الطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٨٥ ، ص ١٥٦-١٥٨ .

١٣ . سالم توفيق النجفي (سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي واثرها على التكامل الاقتصادي العربي)،بغداد، العراق، بيت الحكمة، ط١، ٢٠٠٢، ص٤٧.

١٤ .الريع لغة يعني النماء والزيادة، ويقال أرض مريعة اي مخصبة وريعان كل شيء اوله، ومنه ريعان الشباب، والريع بالكسر المرتفع من الارض، وقيل الجبل . للمزيد انظر

– جبران سعود (الرائد معجم لغوي عصري،ط٢، دار العلم للملايين، مصر ١٩٩٥، ص٤٠٨

– ابو الحسن احمد بن فارس(معجم مقياس اللغة) تحقيق عبد السلام محمد، ج٢، ط١، القاهرة، دار احياء الكتب العربية، ص ٤٦٨

١٥ .جون كينت كالبرث (تاريخ الفكر الاقتصادي ،الماضي صورة الحاضر) ترجمة احمد فؤاد ،الكويت ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،٢٠٠٠، ص

١٦. مصطفى حسين مصطفى (تطور نظرية الريع) ط١،جامعة المنوفية، ١٩٩٥ ،ص٨١

١٧. لمزيد من التفاصيل انظر:-

- عبد علي كاظم المعموري (تاريخ الافكار الاقتصادية) ،ج٢،ط١، ص٧٨-٧٩
- لبيب شقير (تاريخ الفكر الاقتصادي)، دار الحكمة، بغداد،،١٩٨٦، ص٢٢٣

١٨ . محمد دويدار (الاتجاه الريعي للدولة في مصر)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥، ص٣٢٥-٣٢٧ .

١٩. عبد علي المعموري (اشكالية الدور الاجتماعي ، الاقتصادي للدولة الريعية العربية، النموذج السعودي)، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد، ١٩٩٧، ص١٦٣

٢٠ . احمد صفي الدين (مقدمة في الاقتصاد الجزئي)، دار العلوم للطباعة والنشر، ط١،الرياض، ١٩٨٣، ص٢٠٨.

٢١ . غسان ابراهيم (الابعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سوريا) ، مجلة جامعة دمشق، المجلد٣٦، العدد الاول، ٢٠١٠، ص٢

٢٢. اوريك رول (تاريخ الفكر الاقتصادي) ، ترجمة راشد البراوي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة١٩٨٦، ص٢٧٣

٢٣ .فتحي سيد فرج (الاقتصاد الريعي اساس التخلف) ، مركز اضواء للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد،٢٠١٠، ص٢.

٢٤ . ماجد عبد الله المنيف (مبادئ الاقتصاد التحليل الجزئي) ،جامعة الملك سعود ، الرياض، ط١، ١٩٩٠، ص٣٦٦.

٢٥. محمد جلال ابو الدهب (اصول علم الاقتصاد)، مكتبة عين الشمس، القاهرة ،١٩٧٦، ص٢٩٤.

٢٦. محمد بن صنيتان (الدولة الريعية، مجلس التعاون الخليجي، نموذجاً)، الشرق الاوسط للنشر والتوزيع، الكويت،٢٠٠٣، ص١٠

٢٧. محمد المتيمتي (مستقبل التنمية والديمقراطية)،مجلة الوسيط اليمني،العدد١١٠، ٢٠٠٦، ص١١ .

٢٨ .لمزيد من التفاصيل انظر:-

- جورج قرم (التعافي من الاقتصاد الريعي)، الندوة العلمية حول بدائل التنمية العربية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠٠٨، ص١٥.

- إدوارد مورسن واخرون (النفط والاستبداد السياسي للدولة الريعية)، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد،ط١، ٢٠٠٧، ص١٥١
- ارفيند سوبر أمانيان (الاقتصاد الريعي يعيق ازدهار ربيع العرب) مركز التنمية العالمي ، ٢٠١١، الموقع kw/default, as ?data

٢٩ . زياد الحافظ واخرون (البنية الاقتصادية في الاقطار العربية واخلاقيات المجتمع)، ط١، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت ، ٢٠٠٩، ص٢.

٣٠ . نفس المصدر السابق ، ص٣.

٣١ . لمزيد من التفاصيل انظر:--

- زياد الحافظ (اوضاع الاقطار النفطية وغير النفطية)، ندوة الرفاهية الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية الاسكندرية، ، ٢٠٠٥ ، ص٧.
- غسان ابراهيم (مصدر سابق)، ص ٦-٧.
- جورج قرم (اخراج الدول العربية من الاقتصاد الريعي) دار القديس للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٠، ص٦.
- شبكة المعلومات العربية على الموقع www.alhramain.com .

٣٢ . مايح شبيب الشمري (تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة، العدد١٥، ٢٠٠٨، ص٦.

٣٣ . محمود عبد الفضيل (السلوك والاداء الاقتصادي للدولة النفطية الريعية في المنطقة العربية)، ندوة الدولة والامة والاندماج في الوطن العربي ،ج١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، ص٣١٤.

٣٤ميشيل شاتيلوس (سياسات التنمية ، المواقف من الصناعة والخدمات)، ندوة الامة والدولة والاندماج في الطن العربي، ج١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، ص٣٤١.

٣٥. جيا كومو لوتشياني (دول رصد التخصيصات مقابل دول الانتاج) ندوة الامة والدولة والاندماج في الطن العربي، ج١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، ص٢٤٦.

٣٦. حيان احمد سلمان (الاقتصاد الريعي)، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، دمشق، ص٢٤٦.

٣٧. غسان ابراهيم (مصدر سابق)، ص١٢-١٥

٣٨ . رياض الخوري (اعادة النظر في نظرية الدولة الريعية)، نشرة الاصلاح العربي، الكويت، ٢٠٠٨، ص١

٣٩ . محمد الشيمي (الاقتصاد الريعي، المفهوم والاشكالية)، الموقع الالكتروني . www.ahewar.org

٤٠. حسام الدين مصطفى (لهيب النفط ، الاقتصاد السياسي للاستبداد)، جمعية المترجمين اللغوين المصرين، مصر، ٢٠١٠، ص٥.

٤١.جوردن جونسون (لعنة النفط، الاقتصاد السياسي للاستبداد)، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية ، الفرات للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٠٦، ص٢٢-٢٤.

٤٢ . احمد زاير(الدولة ونمط التنمية في العالم الثالث) تحليل للدور الاقتصادي للدولة، برنامج تحديد وتخطيط الاسعار والاجور ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،٨-١١ يناير،١٩٨٩، ص١٠٣

٤٣ .د. كامل علاوي (دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد العراقي) مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد٢، ٢٠٠٥، ص٥.

٤٤. احمد بريهي العلي ، تحولات السوق النفطية وتسعير النفط العراقي الخام، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد ١، العدد١، ٢٠١٠، ص٣.

٤٥ تيري لين كارل، ترجمة: عبد الاله النعيمي، مخاطر الدولة النفطية: تأملات في مفارقة الوفرة، مصدر سبق ذكره، ص١٠٢– ص١٠٣.

(٤٦ اسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، ١٩٨٢، الكويت، ص٢٠٤ – ص٢١٣.

٤٧. جمهورية العراق ، مسودة النفط والغاز، ١٥ شباط ، ٢٠٠٧، المادة ١١.

٤٨ فاضل الجلبي، اعداد: عبد المجيد فريد وآخرون، عرب بلا نفط: نظرة مستقبلية في آثار هبوط العوائد النفطية، مصدر سبق ذكره، ص٧٥.

٤٩ . عبد الله جناحي (مصدر سابق)، ص٥٤.

٥٠ – الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية ٢٠٠٨– ٢٠٠٩ .

٥١.محمود حسين الوادي واحمد العساف، الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر، عمان ٢٠٠٩ ص٣٨.

٥٢. اسماعيل عبيد حمادي :الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ،التشخيص وسبل المعالجة، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي ،مركز العراق للدراسات ٢٠١٠،ص٤٣٠

٥٣. مهدي الحافظ الان والغد في الاقتصاد والسياسة ،منشورات الجمل ،بغداد،ط١،٢٠٠٩،ص١٦٧.

٥٤ عبد الحسين محمد العنبكي : الاصلاح الاقتصادي في العراق– تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق ،بغداد، مركز العراق للدراسات،٢٠٠٨،ص٨١.

٥٥. عادل العلي (المالية العامة والقانون المالي والضريبي)، الجزء الاول ،عمان ،اثراء للنشر والتوزيع،ط٢،٢٠١١،ص٨٣.

٥٦ عبد الحسين محمد العنبكي (مصدر سابق)، ص٧٩.

٥٧. سالم عبد الحسين سالم (عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع اشارة للعراق٢٠٠٣–٢٠١٢) مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، بغداد، مجلد١٨، ٢٠١٣، ص٣١٧.

٥٨ . نبيل جعفر عبد الرضا ، الموازنة الاتحادية في العراق لعام ٢٠١٢ ، مجلة الحوار المتمدن ، وثيقة الكترونية ، العدد ٣٥٩٤ ، ٢٠١٢.

٥٩ . عماد محمد العاني ، صلاح قطاع المالية العامة في العراق (دراسة استشرافية) ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة التاسعة ،العدد (٢٨) ، السنة / ٢٠١١، ص ٨ .

٦٠ صبري زاير السعدي ،التجربة الاقتصادية في العراق الحديث(النفط والديمقراطية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني ١٩٥١ . ٢٠٠٦) الطبعة الاولى ، دار المدى للثقافة والنشر ، سورية ، ٢٠٠٩ ، ص ٩٢

٦١. عمار عبد الجبار (الموازنة العامة للدولة مقارنة باتفاقيات الترتيبات الساندة التي وقعها العراق في عام ٢٠٠٥ ، وزارة المالية /الدائرة الاقتصادية، ص٢.

62. الموقع الرسمي الالكتروني لصندوق النقد الدولي www.imf.org ، في ٢٠١٢/١/٥.

62. James c. International Economic ,New York, University, 2ed,1976.p.16.

63. مظهر محمد صالح (الدولة الريعية والتحول من اقتصاد المعونة الى اقتصاد الانتاج) ، ص٤٢–٤٣.

64 د.مظهر محمد صالح ، عضو مجلس ادارة البنك المركزي العراقي، ملاحظات غير منشورة عن السياسة النقدية الجديدة في العراق ، ١٣ ايلول ٢٠٠٤ .

65 . www. us department of sta . usinfo . state. gov, 8-9 -2004

66. ازاد احمد واخرون(اثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٠)، مجلة تكريت، العدد ٢٣، ٢٠١٠، مجلد٧، ص١٠٧.

67 جيمس بلا كورد (الموجز في النظرية الاقتصادية، ترجمة اشرف محمود)، دار زهران للنشر، عمان، ٢٠٠٩، ص٢٦٥.

٦٨ . عقيل جاسم عبد الله (النقود والمصارف، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر)، عمان، ١٩٩٩، ص١٧٤.

٦٩. فلاح خلف الربيعي(تفسير التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي)، اعمال ندوة التضخم واوراق بحثية، بغداد، العدد ٣، تشرين الاول ،٢٠٠٦، ص٣٦.

٧٠ وسام حسين علي واسلام محمد محمود ، مصدر سابق ، ص٢٤٢.

٧١ اديب قاسم شندي وحيدر كامل نعيم ، تأثير السياسة النقدية على التضخم في العراق للمدة من (١٩٧٠-٢٠٠٨)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، المجلد ١، العدد٥، ٢٠١١، ص١١.

٧٢. فارس كريم بريهي، مصدر سابق، ص٣٢.

٧٣. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٠، ص٤٥.

٧٤ . سنان الشبيبي ، ملامح السياسة النقدية في العراق ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ص ٢٤ .

٧٥ . عدنان حسين يونس ، دور الدولة الاقتصادي ومهمات اصلاح الاقتصاد العراقي ، مجلة جامعة كربلاء العلمية . المجلد الثامن . العدد الرابع ، السنة ،٢٠١٠ ، ص ١٦٧ .

(٧٦) مظهر محمد صالح، استراتيجية السياسة النقدية في العراق للسنوات ٢٠٠٩ – ٢٠١٣، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦ – ٤٧.

٧٧. مظهر محمد صالح، نائب محافظ البنك المركزي العراقي أن الاحتياطات النقدية الأجنبية للبنك بلغت نحو ستون مليار دولار في سنة٢٠١١. على الموقع http://www.cbi.iq .